

شكرو عرفان

الحمد لله على سابع نعمه، و الشكر لله سبحانه على وافر آلائه، الحمد لله الذي بلغنا مرادنا، الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

نحمده جل في علاه أن أمدني القوة و الصبر على أن أتممت هذه المذكرة التي أمل أن تكون مرجعا يستفاد منه .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف " بن الزاوي عبد الرزاق " الذي لم يدخر جهدا في توجيهي و إرشادي .

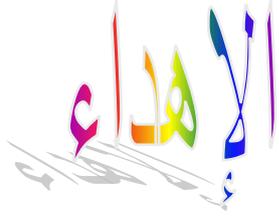
وإلى كل من ساعدنا من إدارات مؤسسة ENPEC .

إلى الأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم و نهلنا من فضل علمهم حفظهم الله.

إلى إدارة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير و على رأسها عميد الكلية و رئيس قسم علوم العلوم الاقتصادية.

إلى القائمين على مكتبة جامعة محمد خيضر و نشكر كل من أمد لي يد العون كيف ما كان و تحمس لهذا الموضوع.

في الأخير أشكر دفعة سنة ثانية مالية وحوكمة الشركات و أتمنى لهم التوفيق في الدراسات القادمة.



إلى من قال فيهما عز وجل ﴿وارحمهما كما ربياني صغيرا﴾ (الآية 24 - سورة الإسراء)

إلى نبع الحنان وسر الوجدان إلى من تعبت من أجل رعايتي إلى تلك الشمعة التي تحترق لتضيء لي طريقي إلى
أمي الغالية

إلى من تحدى الصعاب إلى من تعب وشقي في تعليمي حتى وصولي إلى هذا المستوى إلى أبي العزيز

إلى نعم المرشد والموجه والمشرف الذي لم يبخل عليا بنصائحه إلى الدكتور

بن الزاوي عبد الرزاق.

إلى كل الإخوة والأخوات.

إلى كل الأهل و الأقارب.

إلى كل زملائي و زميلاتي

إلى كل طاقم مكتبة الرابطة بسكرة

إلى قارئ هذا الإهداء

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	الإهداء
I-IV	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
	قائمة الملاحق
	ملخص
أ-و	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمسؤولية الاجتماعية
2	تمهيد
3	المبحث الأول : ماهية المسؤولية الاجتماعي
3	المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية
6	المطلب الثاني: أسباب المسؤولية الاجتماعية
7	المطلب الثالث: التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعي
10	المبحث الثاني: أساسيات المسؤولية الاجتماعي
10	المطلب الأول: عناصر المسؤولية الاجتماعية
12	المطلب الثاني: مبادئ المسؤولية الاجتماعية
14	المطلب الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعي
18	المبحث الثالث: اتجاهات، وفوائد، أهمية المسؤولية الاجتماعية
18	المطلب الأول: اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية
19	المطلب الثاني: فوائد تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية

فهرس المحتويات

23	المطلب الثالث: أهمية المسؤولية الاجتماعية
25	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لحوكمة الشركات
27	تمهيد
28	المبحث الأول: ماهية حوكمة المؤسسات
28	المطلب الأول: الجذور التاريخية لحوكمة المؤسسات
29	المطلب الثاني: مفهوم وخصائص حوكمة المؤسسات
29	الفرع الأول: مفهوم حوكمة المؤسسات
31	الفرع الثاني: خصائص الحوكمة
32	المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات
32	الفرع الأول: أهداف حوكمة الشركات
32	الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات
35	المبحث الثاني: تحليل حوكمة المؤسسات
35	المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات
38	المطلب الثاني: محددات الحوكمة
40	المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات
43	المبحث الثالث: النظريات المفسرة لحوكمة المؤسسات
43	المطلب الأول: نظرية الوكالة
45	المطلب الثاني: نظرية حقوق الملكية وتكلفة الصفقات
45	الفرع الأول: نظرية حقوق الملكية
46	الفرع الثاني: نظرية تكلفة الصفقات
47	المطلب الثالث: بعض نماذج حوكمة الشركات

فهرس المحتويات

48	الفرع الأول: النموذج الأنغلو ساكسوني
48	الفرع الثاني: النموذج الألماني
49	الفرع الثالث: النموذج الياباني
50	المطلب الرابع: علاقة المسؤولية الاجتماعية بحوكمة الشركات
50	الفرع الأول: نظرية أصحاب المصالح
52	الفرع الثاني: المسؤولية تجاه أصحاب المصالح
53	الفرع الثالث: المسؤولية الاجتماعية استنادا إلى خصائص حوكمة الشركات
54	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: الجانب التطبيقي دراسة حالة مؤسسة ENPEC
56	تمهيد
57	المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل البحث
57	المطلب الأول: عرض عام للمؤسسة
59	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ENPEC
61	المبحث الثاني: المنهج المستخدم في الدراسة، التحليل الإحصائي للبيانات ومعالجة وتقييم الفرضيات
61	المطلب الأول: المنهج المستخدم، التحليل الإحصائي للبيانات
61	الفرع الأول: المنهج المستخدم
61	الفرع الثاني: أدوات جمع البيانات
64	الفرع الثالث: اختبار صدق وثبات الأداة
67	المطلب الثاني: التحليل الإحصائي للبيانات

فهرس المحتويات

67	الفرع الأول: أدوات التحليل الإحصائي
68	الفرع الثاني: عرض وتحليل الخصائص العامة لأفراد العينة
71	المطلب الثالث: معالجة وتقييم الفرضيات
86	خلاصة الفصل الثالث
88	الخاتمة
91	المراجع
	الملاحق

دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين فعالية حوكمة الشركات

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في تحسين حوكمة الشركات ، وتهدف إلى دراسة الإطار النظري والمفاهيمي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ، كما تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة التي تربط المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات.

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، أبعاده تتمثل في: البعد الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الإنساني(الخيرى).

- حوكمة الشركات هو نظام بمقتضاه تدار وتراقب الشركات.

- علاقة المسؤولية الاجتماعية بحوكمة الشركات تتمثل في نظرية أصحاب المصالح.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات.

- تبني المؤسسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات يؤدي إلى تحسين أدائها.

أهم التوصيات هي:

- يجب على المؤسسات زيادة الوعي الاجتماعى من خلال تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

- ضرورة الشركات بزيادة الدور الرقابي وذلك بإلزامهم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

الكلمات المفتاحية : المسؤولية الاجتماعية - حوكمة الشركات - نظرية أصحاب المصالح.

لقد أثار مصطلح المسؤولية الاجتماعية ضجة كبيرة في المجال الاقتصادي الدولي في الوقت الحاضر، إذ اتسع دور المؤسسات من تركيزها على الجانب الاقتصادي ليشمل جوانب التنمية الاجتماعية، ففي الدول الصناعية الكبرى ظهر تعاون وتناسق وتكامل في مهام ثلاثة أطراف أساسية هي الدولة ورجال الأعمال والمجتمع، فأصبحت كل من الحكومة والمؤسسات الاقتصادية تسخر جهودها لجعل القطاع الثالث وهو المجتمع يستفيد من هذا التعاون .

شهدت المؤسسات تطورات سريعة وجذرية في بيئة تتسم بالديناميكية، حيث لم يعد المجتمع ينظر إلى المؤسسات نظرة تقليدية ، ولم يعد تقييم تلك المؤسسات يعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط .
فكرة تركيز المؤسسات الاقتصادية على تعظيم الربح وتحقيق أهداف أصحاب رؤوس الأموال لم تعد مقبولة للتعبير عن استجابة المسيرين في هذه المؤسسات لمسؤوليتهم الاجتماعية.

لبي بدأت نظرة المجتمع تأخذ أبعادا جديدة أكثر تعقيدا، نظرا لبروز مفاهيم حديثة ساعدت على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم. وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم حوكمة الشركات، ولم تحض دراسة حوكمة الشركات بأهمية كبيرة في مجتمعنا مما أدى إلى انهيار أكبر الشركات في العالم " شركة انرون " ، حيث يحتل موضوع حوكمة الشركات اليوم أهمية كبرى على مستوى العالم، وذلك بالنظر إلى ازدياد دور شركات القطاع الخاص في الاقتصاد، ولاتتبع هذه الأهمية من كونها قضية أخلاقية فقط، بل باعتبارها عملا أساسيا ومهما، خاصة فيما يتعلق بمنشآت الأعمال، ومن ثم فإن التحدي الذي يواجه الشركات اليوم ضرورة التحرك لتفعيل الحوكمة.

1/ الإشكالية الرئيسية: تتمحور مشكلة الدراسة حول دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين فعالية حوكمة الشركات.

ومن ثم يمكن طرح الإشكال التالي:

ما هو دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين فعالية حوكمة الشركات في مؤسسة ENPEC*؟

2/ التساؤلات الفرعية

- هل تتبنى المؤسسة مفهوم المسؤولية الاجتماعية؟
- هل تقوم المؤسسة بتطبيق حوكمة الشركات؟
- هل هناك علاقة بين المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات في هذه المؤسسة؟

3/ فرضيات الدراسة:

وللإجابة على سؤال البحث، سنعمل على اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة من عدمها وقد تم

وضع الفرضيات التالية:

- تتبنى المؤسسة مفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- تقوم المؤسسة بتطبيق حوكمة الشركات.
- تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية يؤثر في حوكمة الشركات .

4/ أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إبراز المفاهيم الخاصة والعامة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات كما تكمن أيضا في تبيان أهمية المسؤولية الاجتماعية في حياة المؤسسة ومدى ضرورة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات باستخدام مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية ، كما تبرز أيضا الأهمية على المستوى التطبيقي للمؤسسات الجزائرية وتبيان العلاقة بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات بالنسبة لأصحاب المصالح.

5/ أهداف البحث:

في ضوء تحديد مشكلة البحث وأهميته والفرضيات المنتظر اختبارها يسعى الطالب إلى تحقيق

الأهداف التالية:

- معرفة مختلف الأساليب الإحصائية المستخدمة لإيجاد العلاقة بين موضوع المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات.
- معرفة مدى الاهتمام بتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة.
- اختبار علاقة الارتباط بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية و حوكمة الشركات في المؤسسة محل الدراسة.
- تقديم بعض المقترحات والتوصيات للمؤسسة فيما يخص الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وما تحققه من نتائج وأهداف على مستوى تحسين حوكمة المؤسسات.

6/ أسباب اختيار الموضوع

إن من بين الأسباب التي دفعت الطالب إلى اختيار هذا الموضوع تتمثل في :

أسباب ذاتية

- الرغبة في التعرف على واقع تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية
- محاربة إتقان استعمال برنامج SPSS ليضاف في رصيدي المعرفي والعلمي.

أسباب موضوعية

- معظم الدراسات السابقة تناولت المسؤولية الاجتماعية ولم تربطها بمفهوم حوكمة الشركات.
- الرغبة في معرفة كيف تؤثر المسؤولية الاجتماعية في حوكمة الشركات.

7/ المنهج المستخدم:

وللإجابة على إشكالية البحث، وإثبات صحة الفرضيات المتبناة من عدمها اخترنا المنهج التاريخي

الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه

الحقائق وتحليلها للوصول إلى إبداء التوصيات والاقتراحات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية.

8/ هيكل البحث:

أما من حيث هيكل البحث فقد جاء البحث في ثلاثة فصول: فصلين نظريين وآخر تطبيقي، شمل الفصل الأول إعطاء مقاربات مفاهيمية حول المسؤولية الاجتماعية والفصل الثاني تضمن الإطار النظري لحوكمة الشركات والعلاقة بينهما، في حين خصص الفصل الثالث لهذا البحث للدراسة الميدانية لموضوع دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين فعالية حوكمة الشركات.

9/ محددات الدراسة:

- حداثة الموضوع وعدم توفر المراجع التي تتناول هذا الموضوع خاصة باللغة العربية.
- ضيق الوقت.
- عدم تزويدنا بالمعلومات الكافية من طرف مسؤولي المؤسسة.

10/ الدراسات السابقة:

1 فؤاد محمد حسين الحمدي، أطروحة دكتوراه تحت عنوان الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية

للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، سنة 2003 .

هدفت هذه الدراسة إلى بحث مدى التزام المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في اليمن الأبعاد

التسويقية للمسؤولية الاجتماعية وانعكاساتها على لرضا المستهلك.

لقد استعمل الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي.

أبرز النتائج التي أشرتها الدراسة تمثلت فيما يلي:

- إن درجة التزام المنظمات عينة الدراسة تجاه المتغيرات التسويقية للمسؤولية الاجتماعية كانت

أعلى قليلا من الوسط الفرضي.

- إن رضا المستهلك حول ما يقوم به تلك المنظمات كان ضعيفا.

- عدم إلزام المنظمات بالأسعار المثبتة على المنتجات الغذائية.

2 -الطاهر خامرة، مذكرة ماجستير تحت عنوان المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة

الاقتصادية فى تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك فى تاريخ 2007 /12/12 .

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بالمؤسسات والتزاماتها البيئية والاجتماعية

بغرض المساهمة فى تحقيق التنمية المستدامة ، كما يهدف إلى إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع

لإبراز مدى التقارب والتجاوب الذى تخص به المسؤولية الاجتماعية فى مؤسستنا الاقتصادية. استخدم فى

هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي.

فى حين أبرز نتائج الدراسة تتمثل فى :

- غياب أداة قياسية للمسؤولية الاجتماعية فى المؤسسة الاقتصادية

- يظهر نتائج قياس للمسؤولية البيئية والاجتماعية بعد مقارنتها بمجالات ESTRO أنها

تصفر لمعايير ذات مواصفات بيئية.

- مؤسسة سوناطراك لم تعي بعد المسؤولية الاجتماعية.

3 صالح السحيباني، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص فى التنمية تقييم واستشراف

حول المسؤولية الاجتماعية ودورها فى مشاركة القطاع الخاص فى التنمية حالة تطبيقية على المملكة

السعودية ، فى تاريخ 2009/25/23 مارس لبنان بيروت.

- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تبنى الشركات فى المملكة العربية السعودية لمفهوم

المسؤولية الاجتماعية، التعرف على تأثيرات المسؤولية الاجتماعية للشركات على المجتمع

السعودي ، التعرف على المسؤولية الاجتماعية ودورها فى محاربة الفقر وتحقيق التنمية.

لتحقيق هذه الأهداف تم إتباع منهجين الأول وصفي والثاني تحليلي تقييمي.

في حين أبرز نتائجه تتمثل في :

- ضرورة الاهتمام الشركات السعودية بالمسؤولية الاجتماعية.
- وضع رؤية مشتركة للمسؤولية الاجتماعية للشركات مع التأكيد على الالتزام بها.
- اعتماد المناقصات والمشتريات الحكومية كوسيلة لتشجيع الشركات التي تساهم بفعالية في المسؤولية الاجتماعية.

تمهيد:

انتشر أخيرا بين منظمات الأعمال مصطلح جديد يطلق عليه المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهو مصطلح حديث وذلك من خلال التبرعات أو المنح أو حل بعض القضايا الاجتماعية، وتساهم في معالجة إحدى المشكلات الرئيسية فيه ولها صفة الاستمرارية فيه، وما هو ملاحظ أن هناك رغبة قوية وحرصا شديدا من قبل العديد من منظمات الأعمال، على أن تكون لهم مشاركة اجتماعية من خلال بعض الأنشطة التي تخدم المجتمع.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مختلف مفاهيمه وأسباب ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومراحل تطور هذا المفهوم وتناول أساسيات المسؤولية الاجتماعية من مبادئ، عناصر، أبعاد المسؤولية الاجتماعية وفي الأخير نتطرق إلى اتجاهات، فوائد وأهمية المسؤولية الاجتماعية. وسيتم التعرض إلى ما سبق ذكره من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية

المبحث الثاني: أساسيات المسؤولية الاجتماعية

المبحث الثالث: اتجاهات، فوائد وأهمية المسؤولية الاجتماعية

المبحث الأول : ماهية المسؤولية الاجتماعية

تحرص المؤسسات الحديثة على تبنى المسؤولية الاجتماعية التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجيتها للتعامل والتفاعل مع البيئة بكل متغيراتها وعلى هذا الأساس برزت اهتمامات واتجاهات فكرية متباينة ومتعددة حيال ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية، حيث أثرت التغيرات التي طرأت على الظروف الاجتماعية والبيئية في مكانة هذا المفهوم.

سنحاول في هذا المبحث التعرف على مختلف تعاريف المسؤولية الاجتماعية ثم التطرق إلى أسباب ظهور المسؤولية الاجتماعية بالإضافة إلى التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

هناك عدة تعاريف مختلفة للمسؤولية الاجتماعية نذكر منها:

المسؤولية الاجتماعية هي مجموعة من القرارات والأفعال تتخذها المؤسسة للوصول إلى تحقيق وتقوية القيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءاً من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المؤسسات والتي تسعى إلى تحقيقها كجزء من استراتيجياتها⁽¹⁾.

والمسؤولية الاجتماعية هي التزام منشأة الأعمال تجاه المجتمع والذي يأخذ بعين الاعتبار توقعات

المجتمع من المنشأة في صورة الاهتمام بالعاملين والبيئة⁽²⁾.

وعرفت أيضاً على أنه "الالتزام المؤسسات بالمصلحة الذاتية المتتورة التي تهتم بمصالح الأطراف

الأخرى غير حملة الأسهم كمصالح العاملين، الموردين، الموزعين، المنافسين، والذباثن... الخ"⁽³⁾.

(1) نظام موسي سويدان، شفيق إبراهيم حداد: التسويق مفاهيم معاصرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2003 ص 82.

(2) نزار عبد المجيد البرواري، أحمد محمد فهمي البرزنجي، استراتيجيات التسويق (المفاهيم، الأسس والوظائف)، عمان، دار وائل للنشر، 2004، ص 52.

(3) نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، الوراق للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2006، ص 201.

كما عرفت أيضا على أنها "تعهد والتزام المنظمة بتعظيم تأثيراتها الموجهة وتقليل أثارها السالبة على المجتمع" وهذا يعني بأن المنظمة وانطلاقا من تحملها المسؤولية الاجتماعية تعمل على اتخاذ القرارات ذات التأثير والاستجابة السليمة والمرغوبة من قبل المجتمع، وإنها تعمل بذات الوقت على تقليص أو تجاوز أي تأثير سالب يمكن أن ينال من المجتمع جراء العمليات التي تؤديها وشكلها العرضي وغير المقصود.⁽¹⁾ وتم تعريفها على أنها "قيام المؤسسات بوضع البرامج والأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف اجتماعية تتكامل مع الأهداف الاقتصادية فيها"⁽²⁾ يعني أن هناك تكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وعرفت أيضا من قبل بعض الهيئات والمنظمات:

• **حيث عرف البنك الدولي** المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد.

معايير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كما حددها البنك الدولي هي:

- 1- الإدارة والأخلاق الجيدة للمؤسسة.
- 2- واجبات المسؤولية تجاه العاملين والبيئة.
- 3- ماهية المؤسسة في التنمية الاجتماعية.⁽³⁾

(1) تامر البكري، التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، دار البازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2006، ص201.

(2) نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص 201.

(3) www.wolddbank.org consulter 28.12. 2012 .

- تعريف المسؤولية الاجتماعية من طرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة : بأنها الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى اجتمتع المحلي واجتمتع ككل.⁽¹⁾
- عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية : على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية. وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا. ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليق.⁽²⁾
- يعرف الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية على أنها: مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي.
- ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولة الاجتماعية مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسئوليتها تجاه المجتمع.⁽³⁾

⁽¹⁾ <http://www.wbcsd.org> consulter le 28.12. 2012 .

⁽²⁾ كامل محمد المغربي، الإدارة (أصالة المبادئ ووظائف المنشأة مع حداثة وتحديات القرن الحادي والعشرين)، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2007، ص 511.

⁽³⁾ Union européenne, disponible sur le site : [www.europa.eu.int/comm/employment social](http://www.europa.eu.int/comm/employment_social) consulté le 28.12. 2012.

المطلب الثاني: أسباب المسؤولية الاجتماعية

أشارت العديد من الدراسات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من

الأسباب كان من أهمها:⁽¹⁾

1. **العولمة:** سعت المنظمات عموماً واستجابة لتيار العولمة المتنامي والضاغط إلى إبراز اهتمامها

بحقوق الإنسان، توفير ظروف عمل آمنة، المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، التقيد بقوانين

وتشريعات تشغيل الأحداث.

2. **الضغوط الحكومية والشعبية:** تتمثل بالتشريعات الداعية لحماية المستهلكين والبيئة والعمل الآمن

والدور الإيجابي للمنظمات في تحقيق حقوق المستهلكين.

3. **التطور التكنولوجي:** أفرزت التطورات التكنولوجية ثورة في مجالات تقنية الموارد وديناميات

التشغيل مما انعكس على توفير البيئة المناسبة للاهتمام بجودة المنتجات والعمليات، وتنمية مهارات

العاملين.

4. **المنافسة الشمولية:** اتسعت المنافسة بسبب اتساع السوق وحدودها لشغل المنافسة المحلية والإقليمية

إلى المنافسة العالمية، وأبرز مثال على ذلك الشركات متعددة الجنسيات.

5. **الكوارث والفضائح الأخلاقية:** من أبرز الأمثلة على ذلك كارثة مصنع بوبال الهندية، وتشرنوبل

النووية في الإتحاد السوفياتي (سابقاً)، وفضائح الرشوة للعديد من الشركات العالمية ومنها شركة لوكهيد

الأمريكية وغيرها، وكانت هذه الكوارث والفضائح سبباً كافياً لسن قانون ينظم التعامل مع قضايا الرشوة

ومسببات الكوارث.

⁽¹⁾ نزار عبد المجيد البروراري، أحمد محمد فهمي البرزنجي، مرجع سابق، ص 20 .

المطلب الثالث: التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

إن المسؤولية الاجتماعية بطبيعتها ليست الجامدة، بل لها الصفة الديناميكية والواقعية والتطور

المستمر كي تتلاءم بسرعة وفق مصالحها وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

والأيكولوجية، ورغم ذلك يصعب تحديد مراحل دقيقة لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وذلك

لتدخل الأحداث وتأثيراتها المتبادلة.

سنوجز فيما يلي المراحل التي تشكل إطارا فكريا لتطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية:⁽¹⁾

1- الثورة الصناعية:

تتميز هذه المرحلة بوجود استغلال غير عقلاني لجهود العاملين والموارد البشرية، حيث تم تشغيل

الأطفال والنساء لساعات طويلة وفي ظروف عمل قاسية وأجور متدنية، ينتج من هذا الوضع أن المالكين هم

المستفيدون بالدرجة الأولى ولا وجود اهتمام بالعاملين والوعي البيئي وهذا يرجع لكون الثورة في بدايتها

ووفرة المياه والمساحات الشاسعة والموارد الطبيعية غير المستغلة لم تثر انتباه الجميع.

وبدافع زيادة كفاءة استغلال الموارد وخاصة القوى العاملة اتجه البحث في كيفية تحسين إنتاجية

العاملين ذلك من خلال دراسة الوقت وطريقة انجاز العمل الأفضل بالتركيز على تحفيز العاملين بالوسائل

المادية عن طريق تحسين الأجور المدفوعة للعاملين مقابل جهد كبير يبذلونه لإعطاء إنتاج أكبر.

يمكن القول أن هناك وعيا بسيط بالمسؤولية الاجتماعية يتجسد في تحسين أجور العاملين.

⁽¹⁾ طاهر خامرة، مذكرة ماجيستر تحت عنوان المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لماهية المسؤولية الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك، جامعة ورقلة، بتاريخ 2007/12/12، ص ص 78،79.

2 -مرحلة ظهور خطوط الإنتاج وتضخم المؤسسات:

تتميز هذه المرحلة بتخصص العامل بجزء من العمل ولا يحتاج إلى تدريب طويل لكي يتقنه واستتراف موسع للموارد الطبيعية نظرا التضخم حجم المؤسسات، وهذا الأمر يعني عدم مراعاة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

3 -مرحلة تأثير الأفكار الاشتراكية:

التطور المهم في هذه المرحلة يتمثل في كون أفكار الاشتراكية ما هي إلا تحدي للمؤسسات الخاصة بضرورة تحمل مسؤولية أطراف أخرى بالإضافة إلى المالكين، حيث أن هذه الأفكار من العلامات البارزة التي دفعت المؤسسات في الغرب إلى تبني الكثير من عناصر المسؤولية، حيث كانت من أبرز مطالب العاملين ما يتعلق بظروف العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي وإصابات العمل والاستقرار الوظيفي.⁽¹⁾

4 -مرحلة الكساد الاقتصادي والنظرية الكينزية: تمت في هذه المرحلة

حصول الكساد العالمي الكبير وانهي ار المؤسسات الصناعية وتسريح آلاف العاملين أدى إل ى اضطرابات كثيرة، مما تطلب تدخل الدولة لحماية مصالح العاملين وإيجاد فرص عمل بديلة لهم. حيث أن نظرية كينز الشهيرة التي تدعو إلى تدخل الدولة بحد معقول لإعادة التوازن الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى إهمال إدارة المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية منها لبعض مسؤولياتها تجاه أطراف متعددة من المستفيدين جعلها في تضارب مع مصالح هؤلاء بحيث أن هدفها كان تسويق أكبر كمية من المنتجات دون الأخذ في الاعتبار المستهلك ومصالحه المتعددة.

5 -مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي:

تعزز في هذه المرحلة دور النقابات والضغط بالمطالبة بتحسين ظروف العمل وسن القوانين التي تحمي العاملين وتعزز مشاركتهم في مجلس الإدارة كما تعزز في هذه المرحلة أيضا النظام الاشتراكي.

(1) طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، عمان، 2005، ص 54.

إن هذه الأحداث انعكست بشكل كبير على المؤسسات حيث تم تحديد حد أدنى للأجور وإشراك العاملين بالإدارة ونظم التأمين الاجتماعي والصحي وقوانين معالجة حوادث العمل وظهور جمعيات حماية المستهلك خاصة في الدول الغربية، وهذا ما يفسر نقله نوعية في تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات.

6 -مرحلة جماعات للضغط:

تجسد الاحتجاجات في المراحل السابقة إلى بروز جماعات الضغط حيث أصبحت في الفترة الأخيرة قوة لا يستهان بها من حيث تأثيرها في قرارات المؤسسات حيث تمثل جماعات الضغط مصالح شريحة واسعة من المستفيد كجمعيات المستهلك، جمعيات حماية البيئة، جمعيات للسلام الأخير... إلخ، إن تأثير هذه الجماعات يتمثل في فرض خياراتها لكي تأخذ بعين الاعتبار من قبل المؤسسات مباشرة في شكل ضغط على الحكومات ينعكس على المؤسسات بشكل غير مباشر⁽¹⁾.

أصبحت المسؤولية الاجتماعية في هذه المرحلة أكثر تجسيد، حيث تم تطوير معايير واضحة ومؤشرات قياس كمية تطلبها كثير من المنظمات الدولية خصوصا تلك التي تتعلق بالتنمية المستدامة.

7 -مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية:

تتسم هذه المرحلة بتغيير طبيعة الاقتصاد وبروز ظواهر مثل العولمة والخصخصة واتساع قطاع الخدمات وازدهار تكنولوجيا المعلومات وانتشار شبكات المعلومات، حيث ولدت صناعة المعلومات وشبكة الانترنت فيها جرائم جديدة وأنواعا من الانتهاكات والتجاوزات التي ترتبط الطبيعة الرقمية للاقتصاد الجديد. كل هذا أدى بالمؤسسات الاقتصادية باتجاه تطوير مبادراتها الاجتماعية خصوصا عدم التزامها بالمسؤولية الاجتماعية الأمر الذي ألحق أضرارا بالمالكيين والمستهلكين والمجتمع على حد سواء⁽²⁾.

⁽¹⁾ طاهر خامرة، مرجع سابق، ص 80.

⁽²⁾ مرجع سابق، ص 81.

المبحث الثاني: أساسيات المسؤولية الاجتماعية

بعد ما تطرقنا في المطلب الأول لماهية المسؤولية الاجتماعية واكتشفنا أسباب ظهورها ومختلف مفاهيمها وتطورها التاريخي ، سوف نتطرق في مطلبنا الثاني لأساسيات المسؤولية الاجتماعية من خلال دراستنا لعناصر المسؤولية الاجتماعية ، مبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية وفي الأخير الأهمية التي تبرزها المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: عناصر المسؤولية الاجتماعية

إن متابعة ما كتب حول المسؤولية الاجتماعية يشير إلى أن الباحثين قد حددوا عدد كبير من العناصر التي تشكل محتوى المسؤولية الاجتماعية ولكنهم يتباينون في ترتيب أولويات هذه العناصر حيث ظهرت اختلافات في ذلك حسب بيئة الدراسة وحسب زمنها وطبيعة الصناعة المبحوثة وإجمالاً يمكن اعتماد العناصر التالية كمؤشرات لمحتوى المسؤولية الاجتماعية وبالتالي فإن لكل منها توقعاته الخاصة لما يجب أن تؤديه إدارة المؤسسة تجاهه كما هو موضح في الجدول التالي:⁽¹⁾

(1) محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لعنفا الطباعة والنشر، مصر، 2007، ص 80.

الجدول (1-1) : عناصر المسؤولية الاجتماعية ودورها الاجتماعي تجاه كل عنصر.

العنصر	بعض ما يجب أن تدركه الإدارة من دور اجتماعي تجاهه
المالكون	حماية أصول المنظمة، تحقيق أكبر ربح ممكن، رسم صورة جيدة للمنظمة تعظيم قيمة السهم والمنظمة ككل، زيادة حجم المبيعات.
العاملون	عدالة وظيفية، رعاية صحية، رواتب و أجور مدفوعة، إجازات مدفوعة، فرص تقدم و ترقية، تدريب مستمر، إسكان للعاملين و نقلهم، ظروف عمل مناسبة.
الزبائن	أسعار مناسبة، الإعلان الصادق، منتجات آمنة و بنوعية جيدة، إرشادات بشأن استخدام المنتج ثم التخلص منه.
المنافسون	معلومات صادقة، عدم سحب العاملين من الآخرين بوسائل غير نزيهة، منافسة عادلة و نزيهة.
المجهزون	أسعار عادلة، الاستمرارية في التجهيز، تسديد الالتزامات المالية و الصديق في التعامل.
المجتمع	خلق فرص عمل، احترام العادات والتقاليد، توظيف المعوقين، دعم الأنشطة الاجتماعية، دعم البنية التحتية، الصديق في التعامل، المساهمة في حالة الكوارث.
البيئة	التشجير و قيادة المساحات الخضراء، المنتجات غير الضارة، الحد من تلوث الماء و الهواء و التربة، الاستخدام الأمثل للموارد.
الحكومة	الالتزام بالقوانين، إعادة التأهيل والتدريب، تكافؤ الفرص بالتوظيف، حل المشكلات الاجتماعية، تسديد الالتزامات الضريبية.
جماعات الضغط	التعامل الصادق مع الصحافة، احترام أنشطة جماعات حماية البيئة، التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك، احترام دور النقابات العمالية و التعامل الجيد معها.

المصدر: محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر،

2007، ص ص 80-81.

المطلب الثاني: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

تستند المسؤولية الاجتماعية على المبادئ الأساسية التالية:⁽¹⁾

- مبدأ الإذعان القانوني : أن تلتزم المؤسسة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقاً لإجراءات محددة.

- مبدأ احترام الأعراف الدولية : أن تحترم المؤسسة الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الإرشادية عند قيامها بتطوير سياساتها وممارستها للمسؤولية الاجتماعية.

- مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية : أن تقرر المؤسسة وتتقبل أن هناك قنوعاً في أنشطة ومنتجات المؤسسة الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية.

- مبدأ الشفافية وقابلية المسائلة: أن تفصح المؤسسة على نحو واضح ودقيق وتام عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين أو المحتمل لتأثرهم من قبل المؤسسة.

- مبدأ احترام الحقوق الإنسانية للإنسان: أن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الميثاق العالمي لحقوق الإنسان

تم في 1999 الاقتراح الأول للميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في خطابه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي، في حين أطلق الميثاق بمرحلته النهائية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في 26 يوليو 2000.

⁽¹⁾ مولاي لخضر عبد الرزاق، بوزيد سابع، دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، غرداية، الجزائر 2010، ص5.

وهو عبارة عن مبادرة مواطنة متعلقة بالشركات تسهلا وتعهدا من خلال آليات (سياسة الحوار

للمعرفة، شبكات محلية ومشاريع الشراكة) .

ويعتمد هذا الميثاق على المسؤولية الاجتماعية العامة بما في ذلك شفافية الشركات والقوى العاملة

والمجتمع المدني للبدء والمشاركة في الأداء الجوهرية المتعلقة بمتابعة المبادئ المستند عليها الميثاق سنوجز

هذه المبادئ. (1)

الجدول رقم (1-2): مبادئ الميثاق العالمي لحقوق الإنسان

المرجع	الرقم	المبدأ
حقوق الإنسان	1	يتعين على المؤسسات التجارية دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دوليا واحتراما.
	2	يتعين عليها التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان.
معايير العمل	3	أن تؤيد المؤسسات حرية المشاركة وتعترف بحق المساواة الجماعية.
	4	إزالة كل أشكال العنف والعمل الإجباري.
	5	الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال.
	6	إزالة التمييز فيما يتعلق بالتوظيف
البيئة	7	التشجيع على تطوير ونشر التقنيات الملائمة للبيئة.
	8	تبني المبادرات من أجل ترويج أكبر للمسؤولية البيئية.
	9	على المؤسسات أن تدعم الطريقة الوقائية للتحديات البيئية
مكافحة الفساد	10	على المؤسسات أن تعمل ضد كل أشكال الفساد بما في ذلك الرشوة والابتزاز

المصدر: صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية ، حالة تطبيقية على المملكة العربية

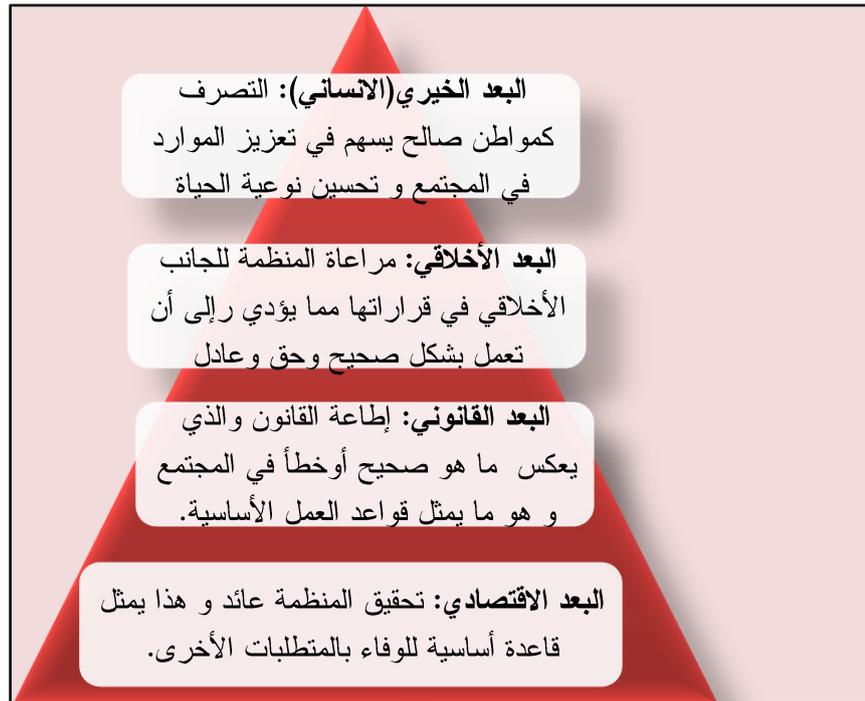
السعودية مداخله مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، بيروت ، ص 7 .

(1) صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية مداخله مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت (لبنان) المنعقدة بالفترة 23/25 مارس 2009، ص8.

المطلب الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

قام مجموعة من الباحثين إلى تقسيم المسؤولية الاجتماعية إلى مجموعة من الأبعاد ، لقد اعتمدنا في دراستنا على تقسيم كارول لأبعاد المسؤولية الاجتماعية والشكل التالي يوضح هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية.

الشكل رقم(1-1) : هرم كارول لأبعاد المسؤولية الاجتماعية.



المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات

الأعمال، ط3، عمان: دار وائل للنشر، 2010، ص 83.

أ - **فالبعد الاقتصادي:** ⁽¹⁾ هناك من يرى أن المؤسسات عبارة عن وحدات اقتصادية تهدف إلى تحقيق

الربح، وهذا ينعكس إيجابيا على محيطها الخارجي، ويمثل هذا البعد بمسؤوليات أساسية يجب أن تضطلع

بها المؤسسات، حيث إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بتكلفة معقولة ونوعية جيدة حيث وفي إطار

هذه المسؤوليات تحقق المسؤولية العائد والأرباح الكافية بتعويض مختلف أصحاب رأس المال والعاملين

(1) نظام موسى سويدان، شفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 86.

بالإضافة إلى مسؤولياتها اتجاه توفير الظروف المناسبة للعمل ووضع كافة الإجراءات المناسبة لحماية العمال من أخطار وأضرار العمل وتوفير مناصب الشغل تدفع المنافسة في كثير من الأحيان إلى خلق اقتصاديات كبيرة تكون من خلالها المؤسسات الكبيرة بإزاحة بعض المؤسسات صغيرة الحجم من المنافسة، مما يخلق ويزيد من وحدة البطالة وتفشي بعض المشكلات الاجتماعية كانت المؤسسات طرفا فيها، فإحساس وشعور المؤسسات بمسؤولياتها الاقتصادية مهم بشكل خاص بالنسبة للموظفين، وتثير قضايا مثل توفير نسبة عمل ملائمة، نوع مكان العمل، توفر العدالة الوظيفية وإتاحة بعض فرص التقدم للعاملين وغيرها من الأمور.

وفي ألمانيا قللت شركة BMW من ساعات العمل 37 إلى 31 ساعة في الأسبوع، بينما حافظت على معدلات الرواتب كما هي.⁽¹⁾

ب - البعد القانوني: إن القانون يتم بإلزام رسمي وهو بهذا أداة فرض وإلزام يمكن أن يقاضي فيعاقب بالجزاء أو التعويض الملائم، فالقانون هو القيم الرسمية المقبولة بالحد الأدنى من قبل المجتمع من الناحية الاجتماعية والأخلاقية.

فالبعد القانوني يمثل جانب من مسؤوليات عادة ما تحددها الحكومات بقوانين وأنظمة وتعليمات يجب أن لا تخرقها المؤسسات وتعمل على احترامها ويمكن النظر للبعد القانوني على أنه خضوع والتزام المؤسسات بالقوانين والتشريعات واللوائح والأنظمة التي شنها الدولة لتشجيع المؤسسات على انتهاج سلوك مقبول نحو مجتمعها ورفض الأعمال غير المشروعة بهذا تكتسب المؤسسات ثقة مجتمعها.⁽²⁾

ولهذا يعتبر البعد القانوني أفضل قاعدة للتعامل الرسمي التعاقدية الملزم الذي يمثل المكافئ المتعادل والمتوازن إلى حد ما لصالح جميع الأطراف، كما يشمل هذا البعد على حق المسائلة الاجتماعية وهي حق

⁽¹⁾ زكية مقرى، بليزاك عبد الحليم، أثر تبني المسؤولية على تنمية الموارد البشرية، مداخلة مقدمة ضمن أعمال المتلقى العلمي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، المنعقد في 15/14 فيفري 2012، ص 4.

⁽²⁾ ثامر البكري، مرجع سابق، ص 233.

الأفراد والمؤسسات والمجتمع المدني في الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة

حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه إليهم وتلبية المتطلبات

المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو الخداع والغش.⁽¹⁾

ج- البعد الأخلاقي: تنتشر الأخلاق إلى الضوابط والمعايير التي تستند لها للمؤسسات لغرض التمييز ما هو

صحيح وما هو خاطئ، إن المؤسسات وهي تحاول أن تعزز السلوك الأخلاقي يفترض بها أن تعرف وتعي

الالتزام الأخلاقي للعاملين، فكما يفترض على المؤسسات أن تستوعب الجوانب القيمة والأخلاقية، فالأخلاق

أصبحت بمثابة الأساس في الاقتصاد لأن المؤسسات أدركت بأن الأخلاق لم تعد مسألتهام مثبتة بل إحدى

شروط النجاح، فعند قيام المؤسسة بأنشطة معينة عليها مراعاة القيم الأخلاقية للمجتمع، وتمارس أعمالها

ضمن ضوابط اجتماعية ومبادئ وقواعد أخلاقية، كما تفرض على المؤسسة أن تشجع السلوك الأخلاقي

وتكافؤه، وتشجع الالتزام بالسلوك الأخلاقي في المؤسسة كما يلي:⁽²⁾

- وجود مدونة أخلاقية تعطي تصورا عن كيفية التعامل مع مختلف المواقف، وتساهم في تحسين

السلوك الأخلاقي للأفراد والجماعات والإدارات والمؤسسة، وتساعد كذلك هذه المدونة على نشر ثقافة

تضمنه وتعزز الاهتمام بالأبعاد الأخلاقية لمختلف القرارات والمواقف والأفعال.

- وجود مبادئ إرشادية للسلوك الأخلاقي، وهذه المبادئ ضرورية باعتبارها الأسس التي تقوم عليها كل

من أخلاق وقيم الأفراد والقوانين، وذلك بالنظر إلى الآتي:

أ -المنفعة المتحققة من هذا القرار لأكثر عدد ممكن من الأفراد أو المجتمع شكل عام دون أن يؤدي

إلى الإضرار بمصالح الآخرين.

⁽¹⁾ سعيد علي الراشدي، الإدارة بالشفافية، دار كنوز للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2007، ص 20.

⁽²⁾ طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة والإستراتيجية (منصور منهجي متكامل)، دار وائل للنشر، طبعة (1)، عمان الأردن، 2007، ص 531.

ب حقوق الإنسان فالقرار يكون أخلاقيا إذ لم يخرق المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وما يربط بما من جوانب إنسانية.

ت العدالة: أي يجب أن تكون القرارات المتخذة عادلة ونزيهة وصادقة والعدالة تعني إطار تبني توزع في ضوءه المنافع والتكلفة بالشكل لا يخرق الحقوق. وإذا ما أريد إبراز مصادر أخلاقيات الأعمال في المؤسسة، فيمكن إجمالها فيما يلي:⁽¹⁾

✓ ثقافة المجتمع وقيمه وعاداته وما يربط بالأسرة من قيم اجتماعية وأعراف سائدة.

✓ العوامل الشخصية، وما يربط بالتكوين الفردي والأسري وطرق التربية والمدرسة وتأثير الجماعات المرجعية وغيرها.

✓ القوانين والسلوك الأخلاقي المعرفي المرتبط بالمهن والصناعات وطبيعة عمل المؤسسة في صناعة معينة.

✓ المؤسسة وثقافتها وما يربط بذلك من تعزيز السلوك الأخلاقي أو تجاهله.

د- البعد الإنساني (الخيرى): هو خدمة إنسانية تخدم بها المؤسسة مجتمعها من خلال تحسين جوانب حياته والمشاركة في حل مشكلات معينة ودعم القضايا التي تتعلق بالبيئة والمجتمع، كاستخدام مواد صديقة للبيئة أو التبرعات التي تقدمها المؤسسة للجمعيات الناشطة والفاعلة للمجتمع، وهي مبادرات طوعية غير ملزمة للمؤسسة، إلا أنه يدعم الثقة ويعزز صورة المؤسسة في المجتمع.

وعلى سبيل المثال فإن الشركات الأمريكية تنفق ما يقارب 6 مليار دولار سنويا لقضايا تتعلق

بالمجتمع والبيئة ومنها ما تخصص نسب مؤوية من صافي الأرباح لإنفاقها على قضايا اجتماعية وإنسانية.⁽²⁾

⁽¹⁾ طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي، نفس المرجع، ص 532.

⁽²⁾ ثامر البكري، نفس المرجع، ص 233.

المبحث الثالث: اتجاهات، فوائد وأهمية المسؤولية الاجتماعية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مختلف اتجاهات المسؤولية الاجتماعية لشركات بالإضافة إلى الفوائد والأهمية التي تلعبها المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع والمؤسسة والدولة.

المطلب الأول: اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية

يمكن نشر المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال ثلاث اتجاهات كما يلي: (1)

أ - المساهمة المجتمعية الطوعية: ويلقى هذا المجال معظم الاهتمام في الدول التي يكون فيها الحوار حول المسؤولية الاجتماعية للشركات حديثا نسبيا، ومن الممكن أن يتضمن ذلك الهبات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة الأمد في الصحة أو التعليم أو المبادرات الأخرى ذات المردود المجتمعي، ويلتزم عدد من الشركات المتعددة الجنسيات بنسبة 1% من أرباحها قبل خصم الضرائب لخدمة القضايا المجتمعية.

ب العمليات الجوهرية الأعمال وسلسلة القيمة: غالبا ما تكون رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات الوسيطة ضرورية لإدخال المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتستطيع أي منظمة من خلال التفاعل النشط مع موظفيها تحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التنمية المهنية، ومن ذلك تطبيق إجراءات لتقليل الاستهلاك الطاقة والمخلفات، وتستطيع المنظمات أن تكفل صدق وسهولة الاتصالات مع عملائها، ومن ناحية تأثيراتها غير المباشرة عبر سلسلة القيمة وموثيق الشرف في تدبير الاحتياجات وبرامج بناء القدرات، تستطيع المنظمات مساعدة مورديها وموزعيها على تحسين أداء قوة العمل والحد من الضرر البيئي.

(1) صالح السحيباني، مرجع سابق، ص ص 8-9.

ث حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسية: على الصعيد الداخلي تضع قيادات المسؤولية الاجتماعية للشركات الرؤية وتهيئ المناخ العام الذي يمكن العاملين من تحقيق التوازن المسؤول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح والمبادئ، أما على الصعيد الخارجي فإن كثير من رؤساء مجالس الإدارات وكبار المديرين يقودون مشاركة الأعمال في قضايا التنمية بمفهومها الأوسع ويؤيدون المبادرات الخاصة بالصناعة وغيرها من المبادرات.

المطلب الثاني: فوائد تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية

أشارت العديد من الدراسات إلى ⁽¹⁾: الفوائد المتزايدة التي جنتها العديد من المنظمات خلال العقود الماضية، جراء تبنيها للمسؤولية الاجتماعية في عملها ضمن استراتيجياتها التنظيمية، استجابة للضغوط التشريعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إذ دعا المؤتمر الثالث المنعقد في مدينة Quebee عام 2001 الحكومات والمنظمات الخاصة إلى ضرورة تبني ومراعاة المسؤولية الاجتماعية، كما اعتمدت المسؤولية الاجتماعية للمنظمة ضمن برامج حقوق الإنسان في كندا وتم إدخالها ضمن الأولويات السياسية للحكومة، كما حذر المؤتمر الذي انعقد في مدينة ميامي عام 1994 الحكومة من تفشي الممارسات للأخلاقية والتي من شأنها أن تعيق النمو الاقتصادي. لذلك اهتمت العديد من المنظمات بالتعرف على آراء الأفراد حول أداءها فسارعت بوضع استبيان من خلال مواقعها على شبكة الانترنت للتعرف على الإجراءات التي يمكن أن تجعلها مسؤولة اجتماعية كما قامت منظمات بالاستعانة بالمنظمات المتخصصة في هذا المجال لتزويدها بدليل عمل إرشادي نحو تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية للمنظمة حيث تمتلك فرق عمل مدربة في هذا المجال .

(1) فؤاد محمد حسين المهدي، أطروحة دكتوراه تحت عنوان الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية، 2003، ص 43.

أما CANNOLL فقد قسم الفوائد التي يمكن أن تحققها المنظمة جراً تبنيها لمفهوم المسؤولية

الاجتماعية إلى قسمين رئيسيين هما: الفوائد المالية و الفوائد الاجتماعية .

فبالنسبة للفوائد المالية يشير CANNOLL إلى أن المنظمة إذا لم تلتزم بمبادئ المسؤولية الاجتماعية

فإنها ستتكد تكاليف باهضة، وستدفعها على شكل تعويضات للمتضررين من أصحاب المصالح بما فيهم حماة

البيئة والذين يمكن أن يطالبوا المنظمة بدفع تكاليف الضرر البيئي، كما أن عدم التزام المنظمة بمبادئ

المسؤولية الاجتماعية سيعرضها للمقاطعة من قبل أصحاب المصالح .

أما بالنسبة للفوائد الاجتماعية: (1) فيؤكد CANNOLL على أن المستهلكين لمنتجات العديد من

المنظمات قد بدءوا بأخذ مجال المسؤولية الاجتماعية لتلك المنظمات في الاعتبار عند قرار الشراء .

في حين أظهرت (SANDRA, WADDOCK, 2000) من جامعة بوسطن أنه يوجد ارتباط ايجابي

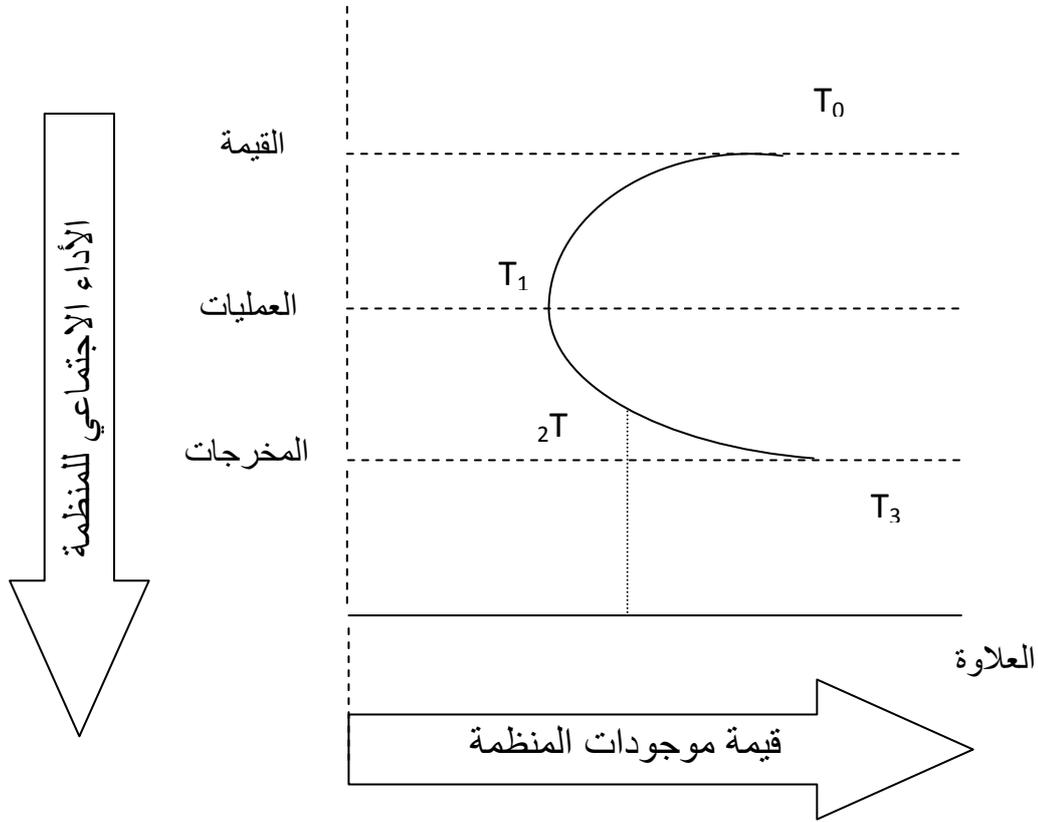
ضعيف بين أسعار أسهم المنظمة وبين المسؤولية الاجتماعية ،وقد أوضحت الدراسة أن المنظمات التي كانت

لها اهتمام للمسؤولية الاجتماعية حققت فارقاً في أسعار أسهمها بنسبة 5% عن المنظمات التي لم يكن لديها

اهتمام بهذا الجانب وقد أوضحت ذلك في الشكل التالي:

(1) نفس المرجع، ص 45.

الشكل رقم (1-2): دور المسؤولية الاجتماعية في زيادة أسعار أسهم المنظمات.



المصدر: فؤاد محمد حسين المهدي، أطروحة دكتوراه تحت عنوان الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية، 2003، ص 44.

ويوضح الشكل أن سعر السهم المنظمة يهبط من النقطة (t0) إلى النقطة (t1) عندما تصل الأخبار حول القيم الجديدة للمنظمة ذات التوجه الاجتماعي، ولكن ما أن تبدأ المنظمة بتنفيذ العمليات الجديدة حتى يتم إعادة تغطية سعر السهم عند النقطة (t2) والتي تمثل السعر القديم للسهم. وفيما بعد وعند انجاز المخرجات المطلوبة فإن المنظمة تحقق علاوة المسؤولية الاجتماعية ويصل السهم إلى أن يصل إلى النقطة (t3). وقد قسمت المؤسسة الكندية (FOCAL) الفوائد التي تحققها المسؤولية الاجتماعية للمنظمة إلى قسمين:

1 - الفوائد للمنظمات: وتتمثل في (1)

- إنتاجية عالية للعاملين.
- رضا عالي للمستهلكين.
- ولاء أكبر للعاملين.
- تحسين سمعة المنظمة وبالتالي زيادة مبيعاتها.
- انخفاض عدد الدعاوي القضائية.
- ارتفاع قيمة أسهم المنظمة.

2- الفوائد للمجتمعات: تتمثل في

- تعزيز الحقوق الأساسية (الصحة، التعليم، حقوق العاملين، وغيرها)
- المساهمة في التطوير والتنمية.
- تحسين البيئة.

كما تم تحديد فوائد إضافية يمكن تحقيقها تتمثل في:

- تحسين علاقات أصحاب المصالح.
- تحسين الوضع بين المستثمرين.
- تخفيض تكاليف التشغيل الداخلية.
- تحقيق تنسيق أفضل في العمليات.
- تحديد التأثيرات الغير المالية.
- التكيف المستمر.

(1) نفس المرجع، ص 46.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن المنظمات إذا ما تبنت فلسفة المسؤولية الاجتماعية، فإن ذلك سيعزز من سمعتها وعلامتها التجارية، كما أن ذلك سيعزز من درجة الرضا لدى أصحاب المصالح من خلال الاستماع لأراء ووجهات نظر الجمهور وجماعات الضغط، وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة مما يعزز ريادتها في السوق.

وهذا ما سعت إلى تحقيقه العديد من المنظمات العالمية من خلال تبنيها لفلسفة المسؤولية الاجتماعية كإستراتيجية عمل تسترشد بها.

المطلب الثالث: أهمية المسؤولية الاجتماعية

للمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة والمجتمع والدولة على حد سواء أهمها:⁽¹⁾

أولاً: بالنسبة للمؤسسة

- تحسين صورة المنظمة في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي خصوصاً لدى الزبائن والعاملين وأفراد المجتمع بصفة عامة.

- إذا ما اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية مبادرات طوعية للمنظمة تجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمة تحسين مناخ العمل.

- تؤدي المسؤولية الاجتماعية إلى بعث روح التعاون والترابط بين المنظمة و مختلف الأطراف ذات المصلحة.

⁽¹⁾ منصف شرقي، دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال (دراسة حالة مؤسسة سوناپراك) ، مداخلة مقدمة ضمن أعمال المنتدى العلمي الثالث حول المنظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، المنعقدة بالفترة 15/14 فيفري 2012، ص ص 6,7.

ثانياً: بالنسبة للمجتمع

- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع توليد شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والمرأة والشباب.

خلاصة الفصل الأول:

لقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية تتبوأ حيزاً ومساحة كبيرة من الأهمية على جميع الأصعدة والمجالات المحلية، وتحظى باهتمام رفيع المستوى من قبل منظمات الأعمال لكونها تعمل على تحسين مستوى المعيشة والارتقاء برفاهية المجتمع، فليكن لأي منظمة أن تحاول تعزيز فرص نجاحها في مجتمعها من خلال زيادة الإهتمام بعرض الدور الإقتصادي.

بعد دراستنا لهذا الفصل والمتعلق بالإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية نستنتج أن:

- تعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

- تتمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية في: البعد الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الإنساني الخيري.

- للمسؤولية الاجتماعية أهمية بالنسبة للدولة، المؤسسة والمجتمع.

يرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بمفاهيم أخرى ذات العلاقة، والمتمثلة في مصطلح حوكمة

الشركات الذي يعتبر من المصطلحات الحديثة في مجال إدارة الأعمال لذا سوف نتطرق في الفصل الثاني

إلى حوكمة الشركات للتعرف على جميع العناصر المتعلقة بهذا المصطلح وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية.

تمهيد:

يعد مصطلح الحوكمة من المصطلحات التي أخذت في الانتشار على الساحة الدولية مؤخرًا، وهو المصطلح الذي اتفق على ترجمته إلى أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة أو حوكمة المؤسسات، وقد نشأت هذه الظاهرة نتيجة القصور التي تخلل القوانين والتشريعات التي تحكم ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية التي أدت إلى حدوث الكثير من حالات الإفلاس والعسر المالي للعديد من الشركات الضخمة.

مثل أزمة شركة إنرون وشركة وورلدكوم الأمريكية للاتصالات عام 2002، التي تضرر من جرائها آلاف المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال.

سوف نبرز في هذا الفصل كل العناصر الهامة والمتعلقة بهذا المفهوم الذي قسمناه إلى المباحث

التالية:

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

المبحث الثاني: تحليل حوكمة الشركات

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للحوكمة وبعض نماذجها

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

تحرص المؤسسات على تبني مفهوم حوكمة الشركات خاصة بعد الانهيارات الاقتصادية والمالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وكذلك ما شهدته الإقتصاد الأمريكي في بداية القرن الحالي. سنتناول في هذا المبحث دراسة الجذور التاريخية لمصطلح حوكمة الشركات ومختلف تعاريفه والأهداف والأهمية التي يلعبها هذا المفهوم في المؤسسات.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لحوكمة الشركات

ظهر الحديث عن الحوكمة بوضوح مع بداية القرن 1999 بعد تراكمات من نتائج دراسات حول إحقاق شركات ومؤسسات عملاقة عديدة، ولقد ساهم حدوث الأزمات والانهيار الإقتصادي لدول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها في تزايد الاهتمام بالحوكمة ويمكن تلخيص مراحل تطور ووضوح أبعاد الحوكمة فيما يلي:

1 حتى مرحلة الكساد (ما بعد 1932): بدأ الاعتراف بعمق الفجوة بين الإدارة والملاك وتعرض

المصالح.

2 مرحلة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقات (1976-1990): حيث ظهرت الكتابات بشأن

تنظيم وضبط العلاقات بين الملاك والإدارة.⁽¹⁾

3 تزايد الإهتمام بالحوكمة مع بداية السبعينيات من القرن العشرين عندما اتجهت منظمة التجارة

العالمية لوضع معايير تساعد الشركات من خلال الالتزام بها في تحقيق النمو والاستقرار

وتدعيم قدراتها التنافسية للعمل عبر الحدود الدولية.

(1) عدنان بن حيدر درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، 2007، ص 17.

- 4 مرحلة بدأ ظهور إصلاح الحوكمة (1996-2000): كنتاج للتراكم الدراسات التي تشير إلى أسباب انهيار الشركات أو إخفاقها في تحقيق أهدافها أو سوء الممارسات الإدارية بها أو أهدار أو سوء استخدام الإمكانيات والموارد.
- 5 أصدرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية مجموعة من المبادئ العامة للحوكمة.
- 6 على ضوء المعايير السابقة التي وضعت من المنظمات المختلفة، اتجهت مؤسسات واتحادات مهنية متعددة أغلبها محاسبة لوضع مجموعة من المعايير لتحقيق أهداف الحوكمة.
- 7 مرحلة التأكيد على حتمية الحوكمة (2001-2004) وضرورة توثيقها، حيث كان التركيز واضحا على حالات الفشل والفساد.
- 8 ومع تتابع ظاهرة الأزمات الإقتصادية وانهيار عديد من الشركات العملاقة اتجه البنك الدولي أيضا إلى الاهتمام بالحوكمة، وقام بتعهد بعض المؤسسات واللجان والهيئات والمعاهد لتبني موضوع الحوكمة وإصدار مجموعة من الضوابط والإرشادات لتطبيق الحوكمة وتفعيلها.⁽¹⁾

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص حوكمة الشركات

تم تعريفه كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات

لغويا: يتضمن مفهوم الحوكمة العديد من الجوانب التي تتمثل في:⁽²⁾

أ - **الحكمة:** ما تقتضيه من التوجيه و الإرشاد.

ب **الحكم:** ما تقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط و القيود التي تتحكم في السلوك.

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص 18.

⁽²⁾ علاء فرحان طالب، ايمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2011، ص 24.

ج- الاحتكام: ما تقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية و ثقافية وخبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

د- التحاكم: طلبا للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

اصطلاحا: لها مجموعة من التعاريف من بينها:⁽¹⁾

- هو نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها.

- هو مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم.

- هو مجموعة من القواعد و الحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين.

كما عرفها بعض اللجان والهيئات الدولية كما يلي:

عرفها البنك الدولي على أنها⁽²⁾: الحكم الراشد مرادف السير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى

للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة والموجهة للدول والشركات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية من الأعلى إلى الأسفل.

عرفتها لجنة CADBURY على أنها:⁽³⁾ نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب.

أما **معهد المدققين الداخليين** عرفها على أنها⁽⁴⁾: كلمات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من

ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكيد على كفاءة الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على سير الشركة.

⁽¹⁾ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية للنشر، 2006، ص15.

⁽²⁾ محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية للنشر، 2005، ص54.

⁽³⁾ على أحمد الزين، محمد حسنى عبد الجليل صبيحي، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص71.

⁽⁴⁾ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات و الأزمات المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص149.

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: (1) على أنها نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال

والرقابة عليها حيث تقوم بتحديد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

الفرع الثاني: خصائص الحوكمة

يشير مصطلح حوكمة الشركات إلى الخصائص التالية: (2)

1 -الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح، ويقصد بذلك الانضباط في أداء كل عمل.

2 -الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث أن تركز على المصداقية والوضوح والإفصاح والمشاركة.

3 -الاستقلالية: والتي تحقق من خلال

✓ وجود رئيس مستقل إدارة مستقل عن الإدارة العليا.

✓ وجود مجلس إدارة إشرافي مستقل عن المجلس الإدارة التنفيذي.

✓ وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.

4 -المساءلة: تعني باختصار الحساب عن أعمال معينة أو المسؤولية عن أداء العمل أو تولي المنصب.

5 -المسؤولية: أي أمام جميع الأطراف ذوي مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.

6 -العدالة: يجب إحترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.

7 -المسؤولية الإجتماعية: المسؤولية تجاه أصحاب المصالح.

(1) دهمش نعيم، تحسين و تطوير الحاكمة المؤسسية في البنوك، مجلة البنوك في الأردن، العدد 10، ديسمبر 2003، ص27.

(2) طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف) ، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص12.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

سوف نبين في هذا المطلب الأهداف والأهمية التي تتميز بها حوكمة الشركات.

الفرع الأول: أهداف حوكمة الشركات

يساهم تطبيق الحوكمة في تحقيق مجموعة من الأهداف التي أشار إليها عدد من الباحثين ويمكن

تلخيص أهم تلك الأهداف فيما يلي:⁽¹⁾

أ - كبح مخالفات الإدارة المحتملة وضمان التناغم بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين.

ب - تقليل المخاطر المالية والاستثمارية.

ت - حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضوح الاستثمارية السلمية.

ث - تعميق دور أسواق المال في تنمية المدخرات.

ج - زيادة النفسية بالإقتصاد الوطني.

ح - إظهار الشفافية وقابلية المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية.

خ - تحسين الأداء المالي للشركة أو المصرفي.

د - الحفاظ على السمعة الإقتصادية للشركة من خلال التمسك بالقيم الأخلاقية.

ذ - فتح السبيل لإقناع الشركات على أسواق المال العالمية.

ر - التزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية والإشرافية.

الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات:

تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لحسن عمل الشركات ، وتأكيد نزاهة

الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركة لأهدافها، وشكل قانوني وإقتصادي

سليم.

⁽¹⁾ علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهدان، مرجع سابق، ص ص 43-44.

تظهر أهمية الحوكمة فيما يلي:

- 1 محاربة الفساد الداخلي في الشركات، وعدم السماح بوجوده أو باستمراره، بل القضاء عليه، وعدم السماح بعودته مرة أخرى.
- 2 تحقيق ضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءاً من مجلس الإدارة، المديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.
- 3 تحقيق السلامة والصحة وعدم أي أخطاء عمدية، أو انحراف متعمدة أو غير متعمد ومنع استمرار هذا الخطأ أو القصور، بل جعل كل شيء في إتمامه العام صالحاً.⁽¹⁾
- 4 محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال، وتحتاج إلى تدخل إصلاحي عاجل.
- 5 تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، بل استخدام النظام الحمائي الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء، وبالتالي تجنب الشركات تكاليف وأعباء هذا الحدوث.
- 6- تحقيق الاستفادة القصوى والفعالية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، خاصة فيما يتصل بعمليات الضبط الداخلي، وتحقيق فاعلية الإنفاق، وربط الإنفاق بالإنجاز، خاصة وأن العاملين في مجال المحاسبة الداخلية أكثر معرفة وبينة فيما يدخل داخل الشركة.
- 7- تحقيق أعلى قدرة للفاعلية قدر الفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين، خاصة وأنهم على درجة مناسبة من الاستقلالية، وعدم خضوعهم لأي ضغط من جانب مجلس إدارة الشركات، أو من جانب المديرين المستفيدين العاملين فيها.
- وفي واقع الأمر، فإن الحوكمة أداة حيوية، تمكن المجتمع من حسن إدارة الشركات، وبأسلوب علمي وعملي يؤدي إلى توفير أطر عامة، لحماية أموال المستثمرين والمقرضين، وتحقيق وصيانة نظام

⁽¹⁾ محسن أحمد الخضيرى، نفس المرجع، ص 58.

بيانات ومعلومات عادل وشفاف، نظام جمع البيانات والمعلومات على قدم المساواة أو بما يحقق توافر النزاهة في الأسواق ولجميع أصحاب المصالح والعلاقات المرتبطة بالمشروعات والشركات وفي الوقت ذاته توفير أداة حيدة للحكم على أداء مجالس إدارة الشركات، ومحاسبتهم، وتقييمهم.⁽¹⁾

الشكل التالي يوضح أهمية حوكمة الشركات:

الشكل رقم 1-2: يمثل أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات



المصدر: محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى مجموعة النيل العربية القاهرة، 2005 ص 58.

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص 59.

المبحث الثاني: تحليل حوكمة المؤسسات

بعدما تطرقنا إلى نشأة الحوكمة عن طريق دراسة جذورها التاريخية والتعرف على مختلف مفاهيمها بالإضافة إلى دراستنا إلى أهداف وأهمية هذا المصطلح سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مبادئ، محددات والأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة.

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات

تستند تطبيق الحوكمة على مجموعة من المعايير والمبادئ المقبولة دولياً، وقد توصلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إلى تلك المعايير وإصدارتها عام 1999 تحت عنوان "مبادئ حوكمة الشركات" وتتكون من خمسة معايير وفي سنة 2004 أصبحت سرياً مبادئ أساسية تكمل في الشكل التالي:

شكل رقم (2-2): مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.



المصدر: عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر،

1/ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات : يجب أن يشجع هذا الإطار على الشفافية وكفاءة

الأسواق، كما يجب أن يكون موافقا مع حكم القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات فيما بين

السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية (1)

لقد شدّد هذا المبدأ على ما يلي:

- أن يتم تطوير هيكل الحكومة مع مراعاة تأثيرها على الاعتماد الكلي ونزاهة السوق والحوافز التي

تقدمها للمشاركين في السوق، والترويج لشفافية وكفاءة السوق.

- إن المتطلبات القانونية و الرقابية التي تؤثر على ممارسة الحوكمة المؤسسية داخل التشريع ينبغي

أن تتوافق مع قواعد القانون وشفافيته والالتزام بتطبيقه.

- أن تنص التشريعات بوضوح على توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح

الجمهور.

- أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تغيير القانون بالسلطة والنزاهة وتوفير الموارد

اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية.

2/ضمان حقوق المساهمين: يجب أن يوفر إطار حوكمة الشركات حماية ضمان لحقوق المساهمين من

ناحية الحق في الحصول على كافة المعلومات الهامة عن الشركة في الوقت المناسب ومن حقهم في نقل

ملكية الأسهم وحقهم في حضور الجمعيات العامة للشركة العادية (2). وغير العادية وإتاحة الفرصة لهم

للتصويت والمشاركة الفعالة في اتخاذ قرارات الجمعية العامة للشركة، ومن حقهم في تعيين واختيار وعزل

أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك حقهم في المشاركة في اتخاذ العديد من القرارات الإستراتيجية التي تخص

(1) حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، بحوث وأوراق عمل مؤتمر "متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية" المنعقد في شرم شيخ - جمهورية مصر العربية، ماي 2007، ص 97.

(2) علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، نفس المرجع، ص ص 35-36.

الشركة مثل إصداراتهم إضافة أو إدماج الشركة أو إجراء تعديلات هامة وجوهرية في النظام الأساسي للشركة أو عقد الشركة.

3/ضمان يقر المعاملة العادلة بين كافة المساهمين: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة،

وحمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية⁽¹⁾.

ضمان المعاملة العادلة بين كافة المساهمين سواء كبار المساهمين أو صغار المساهمين (حقوق

الأقلية)، وكذلك المساواة بين المساهمين المحليين والمساهمين الأجانب.

4/احترام دور كافة أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات احترام

دور كافة الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات مثل الدائنون والموردين والعاملين بالشركة وكافة

الجهات الحكومية، وتوفير المعلومات اللازمة لهم بصورة واضحة وفي الوقت المناسب، وحقهم في إشعار

مجلس الإدارة بأي تصرفات أو مخالقات غير قانونية أو غير أخلاقية دون أن يترتب على هذا الإخطار أي

مساس بحقوق تلك الأطراف تجاه الشركة⁽²⁾.

5/الإفصاح و الشفافية: ضمان القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات

الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء و حقوق الملكية وحوكمة الشركات⁽³⁾.

يمكن تعريف الشفافية على أنها الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها

على الجهات المعنية لمراقبة أداء الحكومة نيابة عن الشعب وخضوع الممارسات الإدارية والسياسية

(1) محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع الإشارة إلى نمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، القاهرة، 2007، ص7.

(2) عبد الوهاب نصر علي، شحاتة سيد شحاتة، مرجع سابق، ص 86.

(3) بلعادي عمار، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول الحوكمة

المحاسبية للمؤسسة (واقع وأفاق ورهانات)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، بالفترة الممتدة 7

و8 ديسمبر 2010 ص3.

للمحاسبة والمراقبة المستمرة، أو تعني ببساطة شديدة توفير المعلومات اللازمة ووضوحها وإعلان تداولها عبر جميع وسائل الإعلام المقروءة والمكتوبة والمسموعة والتصرف بطريقة مكشوفة وعلنية⁽¹⁾.

6/التأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة: يجب أن يؤكد الإطار العام للحوكمة على مسؤولية مجلس الإدارة في تصميم وتشغيل نظم رقابة فعالة مع التأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة أمام المساهمين وجميع أصحاب المصلحة في الشركة ويجب أن يتخذ مجلس الإدارة القرارات السليمة التي تحقق أفضل مصلحة للشركة وللمساهمين وكافة الأطراف ذات المصلحة، ويجب أن يطبق مجلس الإدارة معايير أخلاقية تراعي مصلحة المساهمين وأن يلتزم بالقوانين واللوائح ذات الصلة، وأن يضع الخطط والاستراتيجيات والموازنات التقديرية سواء التشغيلية أو الرأسمالية وقياس الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتدعيم الانحرافات الموحية والقضاء على الانحرافات السالبة غير الملائمة، كما يجب على مجالس الإدارة تحديد طريق تعيين وعزل كذلك تحديد الحوافز مكافآت المديرين التنفيذيين⁽²⁾.

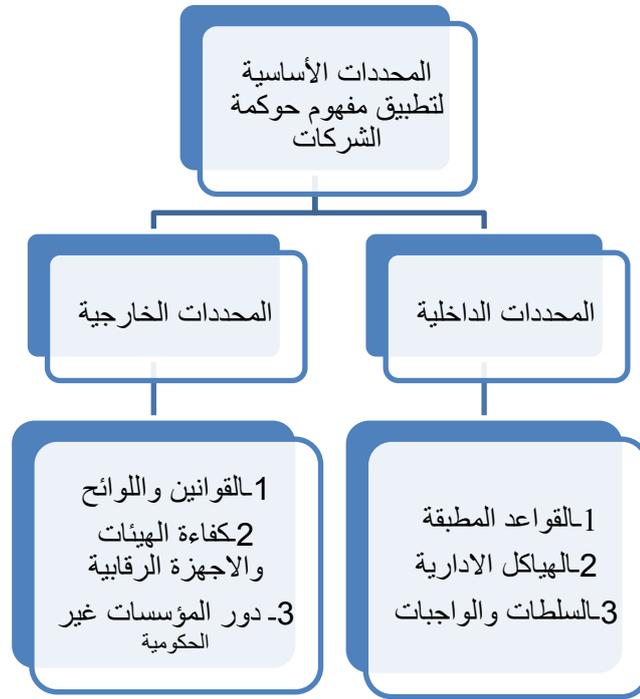
المطلب الثاني: محددات الحوكمة

لكي تتمكن الشركات بل الدول من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم حوكمة الشركات يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات العوامل الأساسية التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات ويوضح الشكل التالي:

(1) عبد الوهاب نصر علي، شحاتة سيد شحاتة، مرجع سابق، ص 87.

(2) مركز المشروعات الدولي الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية في مجال حوكمة الشركات، القاهرة، 2006، ص 11.

شكل رقم (2-3): المحددات الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات التي تشمل على مجموعتين:



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالج الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص20.

1 - المجموعة الأولى وتشتمل على المحددات الخارجية : وهذه المحددات تمثل البيئة أو المناخ الذي

تعمل من خلاله الشركات والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى وهي عبارة عن:

أ - القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات وقوانين سوق المال والقوانين

المتعلقة بالإفلاس وأيضا القوانين التي تضم المنافسة والتي تعمل على منع الاحتكار.

ب - وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات

على التوسع والمنافسة الدولية

ج- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصات وذلك عن طريق إحكام الرقابة

على الشركات والتحقق من صحة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها وأيضاً وضع العقوبات

المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات.

د- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي

تضمن عمل الأسواق بكفاءة.

تتمثل هذه المؤسسات غير حكومية في جمعيات المحاسبين والمراجعين ونقابات المحامين على سبيل

المثال.

2- المجموعة الثانية وهي المحددات الداخلية: وهي تشتمل على القواعد والأساليب التي تطبق داخل

الشركات وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات مثل

مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح.⁽¹⁾

ذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف بل يؤدي إلى تحقيق

مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

تشارك أربعة أطراف رئيسية في تطبيق الحوكمة السليمة للشركات وتحدد إلى درجة كبيرة مدى

النجاح أو الفشل في تطبيق قواعدها.

أ- المساهمون: إن هؤلاء المساهمون هم في الحقيقة مجموعة من المستثمرين الذين قرروا استثمار أموالهم

في نشاطات شركة ما وبالتالي فإن مصلحتهم المباشرة تتمثل في الحصول على أعلى عوائد نقدية ممكنة

⁽¹⁾ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالج الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص19.

لأسهم بالإضافة إلى إمكانية المحافظة على القيم الحقيقية للأسهم أو مضاعفتها في السوق. وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم ويمكن للمساهمين التصويت لتغيير لوائح الشركة أو رفض التغييرات حول الاندماج أو البيع، وعدا هذا لا يكون المساهمين أي من حقوق تتمثل في اتخاذ قرارات مباشرة بالنسبة لإدارة نشاط الشركة.

ب - مجلس الإدارة: وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم⁽¹⁾.

كما يقوم مجلس الإدارة برسم البيانات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين وقد بينت المبادئ العالمية للحوكمة بان أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

- واجب العناية اللازمة أو يتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا، وان يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يعمل على أن يتوفر في الشركة إجراءات و أنظمة كافية وسليمة، وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعية.
- واجب الإخلاص في العمل: ويشتمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات للرواتب والمكافآت.

ج- الإدارة: تعرف بعض الأدبيات الاقتصادية "الإدارة" على أنها مجموعة من الأفراد المرتبطين فيما بينهم بعلاقة وكالة محددة تتجدد سنويا من قبل المساهمين، ومجلس الإدارة بمقتضى عقد الوكالة اتخاذ ما يراه من قرارات تحقق أهداف الشركة وهذا التعريف يطرح نقطتين:

(1) مرجع سابق، ص 18.

- الإدارة يتم تعيينها من قبل المساهمين

- رضا المساهم هو أساس بقاء الإدارة واستمرارها في العمل وتعتبر الإدارة هي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

د- أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين. ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، إلا أنهم في مجموعهم يشكلون أطرافاً مهمة في معادلة العلاقة في الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج.⁽¹⁾

(1): مرجع سابق، ص 17 .

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لحوكمة الشركات وبعض نماذجها

يناقش هذا المبحث النظريات المفسرة لحوكمة الشركات من منظور الوكالة والتي تركز على الفصل بين ملكية رأس المال و ملكية التسيير و نظرية حقوق الملكية و تكلفة الصفقات بالإضافة إلى التطرق إلى بعض التجارب الدولية في حوكمة الشركات.

المطلب الأول: نظرية الوكالة

إن الأساس النظري والتاريخي لحوكمة الشركات ، يرجع لنظرية الوكالة التي يعود ظهورها أولاً للأمريكيين: BERLE & MEANS سنة 1932 الذين لاحظوا أن هناك فصل بين ملكية رأس مال الشركة و عملية الرقابة والإشراف داخل الشركات المسيرة.

ثم جاء بعد ذلك دور الأمريكيين JENSSSEN&MECKLING سنة 1976 صاحبه جائزة نوبل للاقتصاد, فقد أثارت نظرية الوكالة مسألة مهمة تتعلق بالفصل بين ملكية الرأسمال, التي تعود للمساهمين ومهمة اتخاذ القرار والتسيير الموكلة للمسيرين الذين تربطهم بالشركة عقود تفرض عليهم العمل لصالح المساهمين من أجل زيادة ثروتهم وخلق القيمة مقابل أجور يتقاضونها.⁽¹⁾

أولاً: تعريف نظرية الوكالة

يصف كل من جنسين وميكلين (JENSSSEN&MECKLING) سنة 1976 أن علاقة الوكالة أنها:⁽²⁾
عقد يقوم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (المساهم أو صاحب رأس المال) بتفويض شخص آخر(الموكل) لكي يقوم بدله بمهمة، وهذه المهمة تستوجب تفويضاً للسلطة" وتتميز هذه العلاقة بين الموكل والوكيل بالتعارض حيث يحاول كل منهما تعظيم منفعته على...آخر، مما يجعل من علاقتها مصدراً متناقضاً بين المساهمين والمسيرين.

(1) اسماعيل جوامع، فائزة بركات، حوكمة المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري... رؤية محاسبية مداخلة مقدمة ضمن أعمال ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، بالفترة الممتدة 6 و7 ماي 2012، ص 20.

(2) المعتصم بالله الغرياني، حوكمة شركات المساهمة، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2008، ص 50.

ثانيا: فرضيات نظرية الوكالة

ترتكز نظرية الوكالة على الفروض التالية:⁽¹⁾

- لا تكون أهداف الأصيل و الوكيل متوافقة تماما, وأن يكون هناك قدر من التعارض في المنافع بينهما.

- عدم التماثل في هيكل المعلومات لدى كل من الأصيل والوكيل, وذلك فيما يتعلق بموضوع الوكالة؛

- أنه بالرغم من وجود تعارض في دوال أهداف الوكلاء والأصلاء ، فإن هناك حاجة مشتركة للطرفين في بقاء العلاقة أو الشركة قوية في مواجهة الشركات الأخرى؛

- يترتب على ما سبق ضرورة توافر قدر من اللامركزية للوكيل يمكنه من اتخاذ بعض القرارات و القيام ببعض التصرفات دون الرجوع للأصيل؛

- رغبة الأصيل في تعميم عقود للوكالة تلزم الوكيل بالسلوك التعاوني الذي يعظم منفعة طرف الوكالة و يحول دون تصرف الكل على نحو يضر بمصالح الأصيل؛

ثالثا: مشاكل الوكالة

تتعرض الوكالة لنوعين من المشاكل هما: (2)

1 مشكلة التخلل الخلفي: تنشأ عندما لا يستطيع الأصيل ملاحظة أداء الوكيل (اختياراته)، وعند ما

يختلف تفضيلات كل من الأصيل والوكيل حول البدائل المتاحة للاختيار.

2 مشكلة التخلل العكسي (الاختيار العكسي): تنشأ عندما تكون لدى الوكيل القدرة على الحصول على

المعلومات الخاصة بإتباع كل بديل قبل قيامه بالأداء أو الاختيار في الوقت الذي لا تتوفر للأصيل

هذه المعلومات.

⁽¹⁾ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 86،

⁽²⁾ عدنان بن حيدر بن درويش، مرجع سابق، ص 66.

رابعاً: الهدف من نظرية الوكالة

الهدف من النظرية هو: (1) تقديم خصائص التعاقد الأمثل الذي يمكن أن تعقد بين الموكل والوكيل معتمدة في ذلك على المبدأ النيوكلاسيكي الذي مؤداه "أن كل عون اقتصادي يبحث عن تعظيم مصلحته الخاصة قبل المصلحة العامة.

المطلب الثاني: نظرية حقوق الملكية وتكلفة الصفقات

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى كل ما يتعلق بنظرية حقوق الملكية وتكلفة الصفقات والدور الذي تلعبه هذه النظريتين في المؤسسة.

الفرع الأول: نظرية حقوق الملكية

قام : كل من PEJOVISH & DEMESTEZ سنة 1972 بدراسة الشركة على أساس حقوق الملكية فيها، حيث اعتبرت إحدى المقاربات الأساسية للحوكمة حيث انطلقت من فكرة أن التبادلات والتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية هي بمثابة تبادل في حقوق الملكية.

أولاً: تعريف نظرية حقوق الملكية

يمكن أن نعرف حقوق الملكية على أنها: (2)

زيادة أصول الشركة عن خصومها.

صافي الأصول المتبقية للشركة بعد استبعاد التزاماتها.

في الواقع هو عبارة عن مجموعة من الحقوق التي تخول للشخص الشيء المملوك والتمتع به أو

التخلص منه حسب ما يراه مناسباً.

(1) يوسف قرشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، عمان، ط 1، 2006، ص 381.

(2) عدنان بن حيدر درويش، نفس المرجع، ص 19.

ثانيا: فرضيات نظرية حقوق الملكية

تقوم على الفرضيات التالية: (1)

- تعظيم المنافع
- توجهات الأفراد معلومة داخل السوق
- الأفراد يتصرفون بالعقلانية

ثالثا: مميزات حقوق الملكية

تتميز بثلاث ميزات (2)

- 1 حق الاستعمال
- 2 حق الاستفادة من دخل الأصل
- 3 حق التنازل للغير

رابعا: الهدف من نظرية حقوق الملكية

تهدف نظرية حقوق الملكية: (3) فهم كيفية تسيير مختلف التنظيمات، ذلك انطلاقا من مفهوم حقوق

الملكية حيث لا تعتبر حقوق الملكية علاقات بين الأفراد والأشياء بل هي علاقات بين الأفراد وطريقة استعمال هذه الأشياء فحقوق الملكية لا تتحقق إلا بشرطين هما الاستقلالية والتحويل.

الفرع الثاني: نظرية تكلفة الصفقات

إن الأساس النظري والتاريخي لنظرية تكلفة الصفقات يعود ظهورها أولا للأمريكي

RONALD&COASE سنة 1937، وهذا انطلاقا من مقالته (طبيعة المنشأة) من نفس السنة بعدها

طورت هذه النظرية من طرف WILLIAMSON سنة 1975.

(1) عبد الحميد بن الشيخ الحسين، نظريات المنظمة، مطبوعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص 85 .

(2) عبد الرزاق حمد السهوري، حق الملكية مع شرح مفصل للأشياء والأموال، ط3، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2000، ص492.

(3) محمد جلاب، حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال، (غير منشورة)، جامعة الجزائر 2010/2009، ص84.

أولاً: تعريف تكلفة الصفقات

يمكن تعريفها على أنها:⁽¹⁾

تحليل تكاليف الصفقات حسب كوز لكل صفقة تكلفة تتغير بدلالة طبيعية الصفقة و بطريقة تنظيمها سواء حدثت في السوق أو المؤسسة أو تنظيم آخر قاطع المهام أن يكون فعال.

ثانياً: فرضيات نظرية تكلفة الصفقات

تقوم هذه النظرية على عدة فرضيات منها:⁽²⁾

- تعتبر السوق فضاء تعاقدية.
- عدم تدخل الدولة في إبرام الصفقات مما يزيد من حرية الأفراد.
- الأطراف المتعاقدة تتميز بالعقلانية والرشادة.

ثالثاً: الهدف من نظرية تكلفة الصفقات

تهدف هذه النظرية إلى قيام شركة ولجوء أطرافها إلى منح أحدهم سلطة التوجيه والرقابة إلى ما يحققه هذا الأسلوب من تخفيض في تكاليف الصفقات.⁽³⁾

المطلب الثالث: بعض نماذج حوكمة الشركات

من خلال التحليل النظري الذي تم التطرق إليه سوق نحاول التطرق إلى ما تم تطبيقه في أرض الواقع ومن بين أهم التجارب الدولية في حوكمة المؤسسات نجد التجربة البريطانية، اليابانية، الألمانية والتي تمكن عرضها كما يلي:

(1) عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة ماجستير تخصص مالية ومحاسبة، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية جامعة المدينة، 2009، ص8.

(2) عدنان بن حيدر درويش، محددات الحوكمة، دار وائل للنشر، 2009، ص18.

(3) المعتصم بالله الغربي، حوكمة شركات المساهمة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص37.

الفرع الأول: النموذج الأنغلو ساكسوني

ويضم كل من الولايات المتحدة و بريطانيا و نجد إن معظم الباحثين اعتبروا أن هذا النموذج يتميز بتواجد السوق المالي وتوسيعه وبالتوازي تطوير الهيئات البنكية خاصة وإن المؤسسات لها علاقة مهمة مع البنوك إذن فالسوق المالية تمثل قلب المسار الذي يتبعه نظام حوكمة المؤسسات فيها حيث يعمل هذا القطاع على تدعيم النشاط الاقتصادي وتنمية المؤسسات. كما أن الميزة الجد مهمة في هذا النموذج أن أصحاب المصالح (المسيرين) هم من يمتلكون قوة، استقرار ولهم استقلالية التامة في ذلك ونظام الحوكمة في هذا النموذج يعرف ثلاثة مشاكل وهي:

- **المخاطرة:** المنافسة الشديدة تدفع كل مسير مؤسسة نحو المخاطرة ومحاولة الحصول على قروض بنكية
- **السوق مراقب:** الدولة المعدلة تلعب دورها كما ينبغي في السوق للمحافظة النظام السوقي.
- **صرامة القوانين:** تطبيق القوانين على كل من يتجاوز حدودها.

هذا النموذج موجه نحو البنوك والسوق فهو نظام بنكي سوقي في نظام خارجي.⁽¹⁾

الفرع الثاني: النموذج الألماني

في هذا النموذج البنك هو مركز نظام حوكمة المؤسسات في ألمانيا وله السلطة على مراقبة المؤسسات على عكس النظام الأنغلو ساكسوني. يعتبر JON BARIO أن القوانين الألمانية تدخل المستخدمين في بناء نظام المراقبة وذلك من خلال انتمائهم إلى مجلس المراقبة والمكلف بمراقبة التسيير ولهذا المجلس أيضا إمكانية في معارضة بعض القرارات التي لا يمكن اتخاذها إلا بموافقه.

⁽¹⁾ زهير الكايد، الحكمانية (قضايا وتطبيقات)، مجموعة النيل العربية، مصر، 2000، ص ص 37 38 .

— كما يتميز أيضا بأنه رغم ملكية المساهمين للشركة إلا أنهم لا يفرضون آليات الحوكمة فيها. حيث إن 50% من المجلس الإشرافي يتم انتخابهم من قبل المساهمين بينما 50% الباقون يتم تعيينهم من قبل اتحادات العمال.

ينطوي هذا النظام على أن الموظفين والعمال ليسوا فقط معنيين في أمر الشركة أو متأثرين لها. بل أيضا لهم ميزة المشاركة في حكمانيتها أو حوكمتها.

فهم متساوون في تحمل مسؤولية تنفيذ السياسة لتحقيق الأرباح للمؤسسة. أما أن مجلس الإشراف يُعَيَّن ويتحكم في مجلس الإدارة التنفيذية. كما أن البنوك الألمانية تستطيع تملك رأسمال في الشركات بعكس البنوك الأمريكية.⁽¹⁾

الفرع الثالث: النموذج الياباني

في هذا البلد تدخل البنوك في الاقتصاد جد قوي ولهذا تفسيرين وهما:

- ضعف تطور السوق المالي.

- قوة تدخل الدولة في الاقتصاد الياباني.

الشركات اليابانية هي نسبيا دائنة وهيكل الديون يظهر جد مركز، فالبنوك في هذا البلد فهي في الكثير من الأحيان المساهمون الأكثر قوة. ومنه إذا يستطيعون مراقبة فرق التسيير إما عن طريق عقد اجتماعات عامة أو مجالس الإدارة التي كثيرا ما تكون ممثلة فيها بصورة قوية.

⁽¹⁾ عز الدين بن التركي، منصف شرفي، الفساد الإداري وطرق مكافحته- إشارة لتجارب بعض الدول- مداخلة مقدمة ضمن أعمال ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، بالفترة الممتدة 6 و7 ماي 2012، ص 16.

المساهمات المتقاطعة ذات بعد شراكة ما بين المؤسسات جد متطورة في اليابان معرفة باسم

.TRESICTION

كل مؤسسة من المجموعة لها حصة مساهمة في مؤسسة تنتمي إلى المجموعة حيث توجد علاقات معها (زبائن، دائنون، موردون....) وفي هذا النموذج نجد بأنه يتميز بأن للمؤسسات المالية دورا أساسيا في هيكلية الحكمانية أو الحوكمة حيث يعين المساهمون والبنك معا أعضاء مجلس الإدارة وخلافا للنماذج الأخرى فإن الرئيس يتم تعيينه أيضا من قبل المساهمين والبنك و إن طبيعة علاقة المجلس بالرئيس تتبع للهيكل أيضا حيث يستشير الرئيس المجلس رغم أن المجلس عادة يصادق على قرارات الرئيس.⁽¹⁾

المطلب الرابع: علاقة المسؤولية الاجتماعية بحوكمة الشركات

بعد التطرق إلى الإطار النظري لكل من مفهومي المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات وكل ما يتعلق بهذين المصطلحين، سنحاول اكتشاف في هذا المطلب العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات والتي تتمثل في نظرية أصحاب المصالح.

الفرع الأول: نظرية أصحاب المصالح

يعتقد كثيرون أن الشركات ينبغي أن تكون لها مسؤولية أكبر تجاه المجتمع، ويذهب أنصار هذا الرأي إلى أن أمام الشركات فرصا فريدة لتحسين المجتمع. ويصف هذا المنظور الخاص بالأطراف صاحبة المصلحة و العلاقة المباشرة بالشركة على أنها لها مجموعات كثيرة مختلفة ذات مصالح مشروعة في أنشطة الشركة. وتعرف الحوكمة عندئذ بأنها الآليات التي تضمن تولى المؤسسات مسؤولية توجيه أنشطتها على نحو عادل بالنسبة لجميع الأطراف أو المجموعات صاحبة المصالح، وتذهب مفاهيم الإدارة الإستراتيجية إلى

(1) محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص385.

أن ذلك يقوم على إقامة علاقات ايجابية مع الأطراف صاحبة المصالح ،ومن خلال خلق هذه العلاقات الايجابية ،تستطيع الشركات خلق ثروة اقتصادية مستدامة.(1)

أولاً: مفهوم أصحاب المصالح

تنسب نظرية المصالح الى فريمان سنة 1984 حيث تعرف الأطراف صاحبة المصالح بأنها أفراد أو مجموعات لها مصالح مشروعة في الجوانب المختلفة لأنشطة الشركة، من هذا التعريف نجد أن الأطراف صاحبة المصالح هي التي لها مصالح في الشركة وليس الشركة التي لها مصلحة فيهم، إن منظور الأطراف صاحبة المصالح للشركة يجعل مديرها التنفيذيين محور لب إدارة العلاقات مع مجموعة من الأطراف صاحبة المصالح وهدف المديرين التنفيذيين في هذا المنظور هو تعظيم الثروة التنظيمية (منافع جميع الأطراف صاحبة المصالح).

يركز منظور الأطراف صاحبة المصالح للشركة على تعظيم ثروة المساهمين، ولكن على الوصول بالثروة الاقتصادية المستدامة لكل الأطراف صاحبة المصالح إلى المستوى الأمثل، ومن حملة الأسهم والموظفون والعلماء والمجتمعات المحلية والبيئية إلا بعض الأمثلة للأطراف صاحبة المصالح، وتتبع مصلحتهم المشروعة في الشراكة من المنظور الذي يقول إن هذه الأطراف لها حقوق ملكية في الشركة.

إن التطور الحديث لنظرة الأطراف صاحبة المصالح للشركة ويسمى المسؤولية الاجتماعية للشركات أو مواطنة الشركات يذهب إلى أن الشركات عليها التزام اجتماعي بالعمل على نحو مسؤول أخلاقيا واجتماعيا وشيئا ومن خلال احتضان وتبني أهداف المواطنة يمكن أن تعزل المؤسسات نفسها عن أعمال الناشطين وتحسن سمعة الشركة ونجد أن حسن نواياها يفتح الأبواب إلى مجتمعات جديدة ومبيعات إضافية،

(1) طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات و الأزمات المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 510 .

ولذلك فإن الإحساس بالمواطنة المؤسسية يحتمل أن يمثل طريقة أخرى للتأثير على سلوكيات وأفعال رجال الأعمال وبهذا المعنى يمكن اعتباره أداة للمراقبة.⁽¹⁾

الفرع الثاني: المسؤولية تجاه أصحاب المصالح

ظهر جدل كبير في مجال حوكمة الشركة و ما زال هذا الجدل مستمرا حول من هي الأطراف التي ينبغي أن تستفيد من مكاسب المؤسسة هل هي كل الأطراف المستفيدة (أصحاب المصالح) أم المساهمين أم الزبائن، أولئك الذين يدافعون عن فكرة "أصحاب المصالح" مستمدون أرائهم من البراهين التالية:

- خلق القيمة يكون أقوى عندما تتوزع أرباحه، فمثلا المشروع الذي يلبي حاجات موظفيه وترقيات مساهميه له قيمة مضاعفة لأنه يستهدف في وقت واحد مجموعتين من أصحاب المصالح.
- قرار المساهمين، فإن الإجراء والموردين يتحملون أيضا نسبة من المخاطرة التي تميز المشاريع فلهم الحق أيضا اقتسام المكاسب.

من خلال ما سبق عرفنا بأن هناك مدرستان محددتان، الأولى أعطت الأهمية إلى تعظيم قيمة المساهمين كسبب من أسباب الوجود، وكمخطط إرشادي رئيس لإدارة الشركة، والثانية تعمل على أفضل استغلال وتحتسب لقيمة أصحاب المصالح "أي أن فكرة وجود الشركة قائمة على تلبية المصالح وطموح كل من يساهم في نجاحها، خاصة أولئك الذين يتأثرون بقوة نشاطاتها سواء كانوا مستثمريها، أو موظفيها أو مموليهها أو زبائنها أو مجتمعاتها المحلية ومن خلال هذه الرؤية فإن مسؤولية الشركة هي أكبر من توليد المال فحسب، فعليها توليد القيم وتوزيعها بطريقة ترضي مصالح وتوقعات جميع المشاركين الرئيسيين في عملية خلق القيم وهذا ما يصطلح عليها بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

⁽¹⁾مرجع سابق، ص 511 .

الفرع الثالث: المسؤولية الاجتماعية استنادا إلى خصائص حوكمة الشركات

تتصف حوكمة الشركات بعدة مميزات كما ذكرنا سابقا ومن بين اهم هذه المميزات المسؤولية الاجتماعية، حيث تعمل الحوكمة على جعل المؤسسات مسؤولة على القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بنية نظيفة لأن من أجل البقاء والتطور في ظل البنية الاقتصادية الحالية، على المؤسسات أن تتفاعل مع التوجهات الاجتماعية والبيئية التي غيرت من ظروف النشاط على مستوى جميع الأسواق وفرضت ظروف تنافسية جديدة. وهذا ما أثار إليه تقرير صدر في ابريل 2002 من طرف "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" و"مجلس الأعمال العالمي من اجل التنمية المستدامة" و"معهد الموارد العالمي تحت عنوان"، أسواق الغد: التوجهات العامة وأثارها على الأعمال" والذي ربط بين المؤشرات الاقتصادية، البيئية والاجتماعية من جهة، وتطور مجمل الأسواق من جهة أخرى، بهدف مساعدة المؤسسات اكتشاف رهانات المستقبل.⁽¹⁾

(1) صديقي خضرة، المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمى الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة بشار، المنعقدة بالفترة يومي 14 - 15 فيفري 2012، ص12

خلاصة الفصل الثاني:

بعد التطرق لهذا الفصل والمتعلق بالإطار النظري والمفاهيمي لحوكمة الشركات نستنتج أن:

- نشأت حوكمة الشركات جراء الفصل بين ملكية رأس المال و ملكية التسيير داخل الشركة (نظرية الوكالة)، بالإضافة إلى مجموعة الأزمات والأحداث التي شهدها العالم مثل انهيار مجموعة من الشركات الكبرى كشركة "إنرون" و "وورلد كوم" حيث أدت هذه الأزمات إلى وضع مجموعة من المبادئ التي تضمن السير الحسن للشركة.

- تعرف حوكمة الشركات على أنها نظام بمقتضاه يدار ويراقب عمل الشركات.

- لحوكمة الشركات مجموعة من المبادئ تتمثل في: وضع إطار فعال لحوكمة الشركات، حفظ حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية للمساهمين، دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة.

- تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يتطلب مجموعة من المحددات: المحددات الداخلية والخارجية.

- إن القيام بحوكمة الشركات يكون عن طريق مجموعة من الأطراف تتمثل في: المساهمين وأصحاب المصالح.

- علاقة المسؤولية الاجتماعية بحوكمة الشركات تتمثل في نظرية أصحاب المصالح.

تمهيد:

بعد أن تم التطرق في الجزء النظري من البحث إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات ومختلف أبعاد المسؤولية الاجتماعية الواجب توافرها في المؤسسات لكي تطبق مفهوم المسؤولية الاجتماعية من أجل تحسين فعالية حوكمة الشركات، سنحاول من خلال هذا الفصل على هذه المفاهيم على مؤسسة جزائرية تنتمي إلى القطاع العام.

في محاولة لترجمة الجانب النظري إلى معطيات وحقائق ملموسة والتعرف على واقع تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على تحسين فعالية حوكمة الشركات للمؤسسة مجال الدراسة، تم إجراء البحث الميداني لمؤسسة E.N.P.E.C* بولاية سطيف إذ تعتبر هذه المؤسسة من بين أكبر المؤسسات الوطنية في الطاقة المتجددة.

قد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل البحث.

المبحث الثاني: المنهج المستخدم وأساليب جمع البيانات ثم التحليل الإحصائي للبيانات ومعالجة الفرضيات.

* E.N.P.E.C – Entreprise Nationale Des Produits de l'Electochimie.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل البحث

سوف نتناول في هذا المبحث كل العناصر المتعلقة والمحيطة بالمؤسسة.

المطلب الأول: عرض عام للمؤسسة

التسمية: المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية (ENPEC).

المقر الاجتماعي: الكيلومتر الرابع طريق قسنطينة ص ب: 88 الحاسي سطيف .

الشكل القانوني: شركة مساهمة.

القطاع: الإنتاج الكهروكيميائي.

تاريخ الإنشاء: 1973 التسمية سونيلك (SONELEC)

1983 التسمية أونباك بعد إعادة الهيكلة (ENPEC)

أهم المؤشرات:

- رقم الأعمال السنوي: 2.5 مليار دينار جزائري.

- عدد العمال: 700 عامل.

- رأس المال الاجتماعي: 2.700.000.000 دينار جزائري.

- المساهمين: 100 % شركة تسيير المساهمات كابيلك (CABELEQ).

أنواع الإنتاج:

- مدخرات انطلاق محركات السيارات الخاصة.
- (مدخرات جافة ومبللة بوليبيروبيلان) من 43 أ/س إلى 95 أ/س.
- مدخرات تشغيل محركات الشاحنات والسيارات الفلاحية والآلات.
- (مدخرات جافة ومبللة بوليبيروبيلان) من 100 أ/س إلى 240 أ/س.
- الإلكتروليت: الحمض- ماء مقطر- ماء التبريد- ماء غسل الزجاج.
- الرصاص: مصهور للمرة الثانية- إعادة تكرير البطاريات المستعملة.
- إنتاج بطاريات مكيفة لاستعمال الطاقة الشمسية جميع الطاقات.

الطاقة الإنتاجية:

- طاقة بطارية الانطلاق للسيارات هي: 522000 - 572000 وحدة / سنة.
- طاقة إنتاج الرصاص المصهورة للمرة الثانية: 7000 طن/سنة.
- طاقة إنتاج الإلكتروليت: 6 ملايين سنويا من منتجات الحمض والماء الغير المعدن.

الإمكانات الصناعية:

- ثلاثة مصانع مدخرات كائنة ب:
- سطيف وسوقر (تيارت) ووادي السمار (الجزائر العاصمة).
- مصنع واحد لإعادة استخدام الرصاص وتنقيته بسطيف.

- مصنع واحد للمنتجات الإلكترونية (حمض وماء منزوع المعادن وماء التبريد ومضاد التجمد ، ماء

غسل السيارات الأمامي والخلفي) بسطيف.

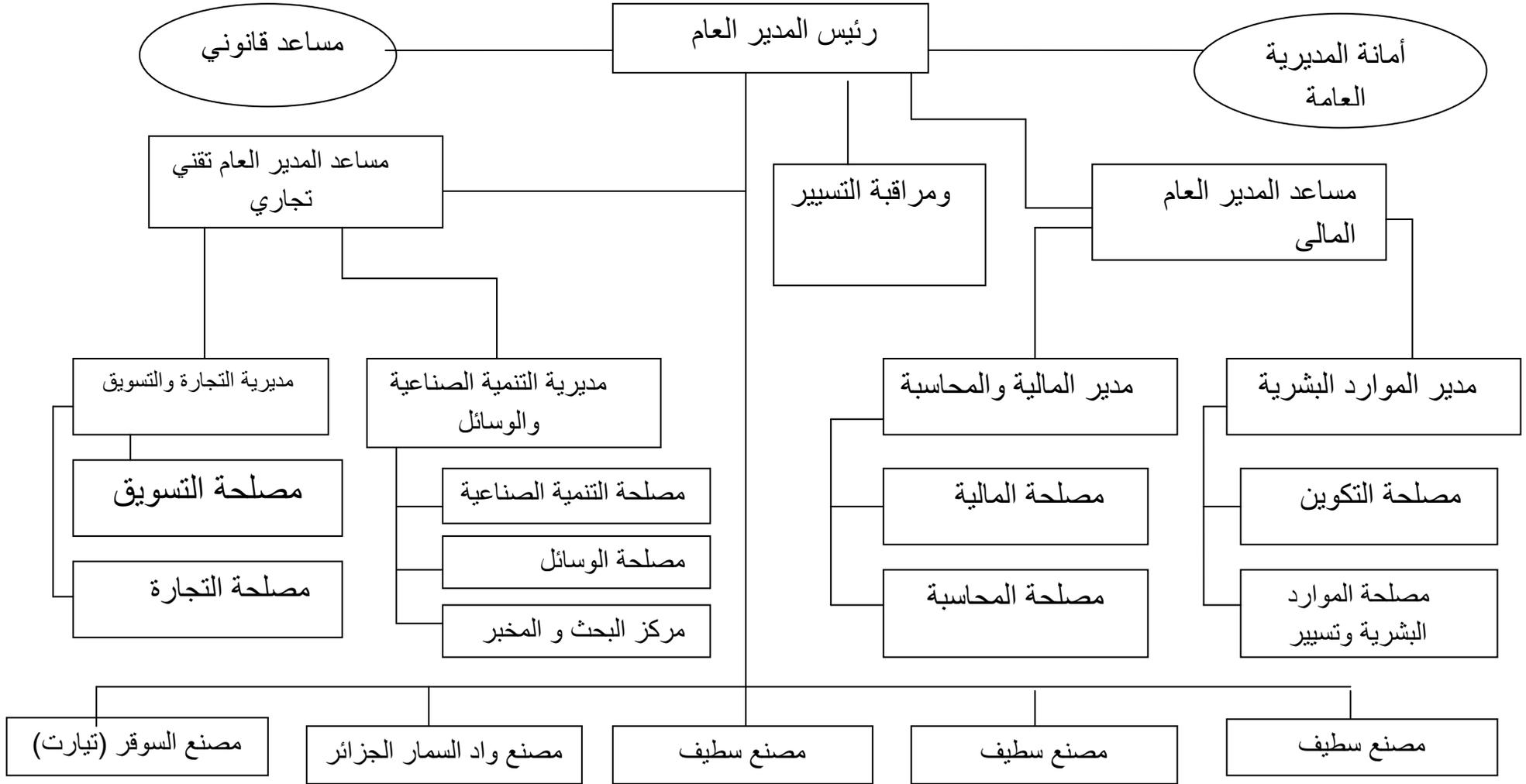
- مخابر المراقبة والبحث.

العلامة التجارية

FORCE ONE * EL FARAS * ENPEC

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ENPEC

الشكل رقم (1-3): الهيكل التنظيمي لمؤسسة ENPEC



المصدر: مصلحة الموارد البشرية

المبحث الثاني: المنهج المستخدم في الدراسة، التحليل الإحصائي للبيانات ومعالجة وتقييم

الفرضيات

سوف نتناول في هذا المطلب المنهج المستخدم المتبع في هذه الدراسة وأساليب جمع البيانات ثم نتناول التحليل الإحصائي للبيانات من مخرجات برنامج ونظام SPSS[†] وفي الأخير نقوم بمعالجة وتقييم الفرضيات للوصول إلى أبرز النتائج المستخلصة.

المطلب الأول: المنهج المستخدم، التحليل الإحصائي للبيانات

سوف ندرس في هذا المطلب المنهج المستخدم المتبع في هذه الدراسة وأساليب جمع البيانات ثم قياس صدق وثبات.

الفرع الأول: المنهج المستخدم

يمكن القول أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة وللإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، وبما أننا نقوم بدراسة موضوع دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين فعالية حوكمة الشركات، ففقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل المعلومات وتفسيرها تفسيراً دقيقاً مع استخلاص النتائج الهامة.

الفرع الثاني: أدوات جمع البيانات

تتمثل في تلك الوسائل الفعالة التي يتمكن الباحث بواسطتها من جمع البيانات والمعلومات عن متغيرات البحث للوصول إلى الأهداف والإجابة على التساؤلات ولقد تم الاعتماد على ما يلي:

[†]Spss: الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

1-الاستمارة: تعرف الاستمارة عل أنها:[‡]

قائمة من الأسئلة المتنوعة تجيب عنها عينة من الناس ذوي الصلة بموضوع البحث للحصول على حقائق أو معلومات لأجل إنجاز بحث معين.

2-وصف الاستمارة:

لقد اعتمد الباحث في إعداد الاستمارة على مقياس ليكرت الخماسي المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1) : مقياس ليكرت الخماسي

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
5	4	3	2	1

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي باستخدام برنامج spss ، الجزء الثالث، موضوعات مختارة

ص 540.

3 - مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من مجموعة من إطارات مسيري المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية

وقد تم توزيع 37 استبيان على مختلف أفراد عينة الدراسة وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد 5 استبيانات

نضرا لعدم توفر الإجابة على الاستبيان وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 32 استبيان من

الاستبيانات الموزعة بنسبة استرداد 86.48%.

[‡] www.irth .arabblogs.com consulter le 10/05/2013

4- هيكل الاستبيان: تضمن الاستبيان 37 عبارة موزعة على ثلاثة محاور أساسية:

1/المحور الأول : يشمل البيانات الشخصية للعينة المدروسة تضمنت 4 عبارات تتضمن في الجنس، الفئة

العمرية، الدرجة العلمية، عدد سنوات الخبرة.

2/ المحور الثاني: يتعلق بأبعاد المسؤولية الاجتماعية حيث يشمل على 17 عبارة موزعة على أربعة أبعاد،

تتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

البعد الأول: البعد الاقتصادي يتكون من 4 عبارات.

البعد الثاني: البعد القانوني يتكون من 5 عبارات.

البعد الثالث: البعد الأخلاقي يتكون من 4 عبارات.

البعد الرابع: البعد الإنساني (الخيرى) ويتكون من 4 عبارات.

3/ المحور الثالث:

يتعلق هذا المحور بدراسة مبادئ حوكمة الشركات حيث يشمل على 16 عبارة موزعة على ستة مبادئ، تتمثل

هذه المبادئ فيما يلي:

المبدأ الأول: توافر إطار فعال في الشركة ويتكون من 3 عبارات.

المبدأ الثاني: حفظ حقوق المساهمين ويتكون من عبارتين.

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين ويتكون من 3 عبارات.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح ويتكون من 3 عبارات.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية ويتكون من عبارتين.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة ويتكون من 3 عبارات.

والجدول التالي يوضح محاور أداة القياس: أنظر الملحق رقم (1)

4 - حدود الدراسة الميدانية: تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

(أ) الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع والمرتبطة أساسا بموضوع أبعاد المسؤولية

وحوكمة الشركات وتتوقف جودتها على نوعية الإجابات المتحصل عليها.

(ب) الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة بالجزائر وبالضبط بمؤسسة ENPEC بولاية سطيف وذلك لتبيان

دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين فعالية حوكمة الشركات.

(ت) الحدود الزمانية: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه الدراسة والمقدر

بين 15 أفريل و30 من نفس الشهر لسنة 2013.

(ث) الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة على آراء وإجابات مجموعة من إطارات مسيري مؤسسة

.ENPEC

الفرع الثالث: اختبار صدق وثبات الأداة

يعتبر الصدق وثبات الاستبيان من خصائص أداة الدراسة ، قمنا بدراستهما على النحو التالي:

أولا: صدق الأداة

ذلك من خلال عرض الأداة على عدد من المحكمين من أصحاب الخبرة والتخصص وتزويدهم

بأهداف البحث وفرضياته للاستشارة بها وقد أبدوا آرائهم واقتراحاتهم والتي على أساسها تم التصميم النهائي

للاستمارة.

ثانيا: ثبات الأداة

ذلك من خلال استعمال معامل ألفا كرونباخ ويستعمل هذا الأخير لقياس مدى ثبات أداة القياس من

ناحية العبارات الموضوعية وتعتبر قيمة ألفا كرونباخ مقبولة إذا كانت أكبر أو تساوى 60 %.

معامل ألفا كرونباخ: هو مقياس ومؤشر الثبات الاختبار (بطارية الاختبار، الإستبانة).

صيغة حساب معامل ألفا كرونباخ:

$$\alpha = \frac{\sum S_i^2}{K \cdot S^2}$$

معامل ألفا كرونباخ

K: عدد العناصر

$\sum S_i^2$: مجموع بتاينات العناصر

S^2 : تباين الدرجة الكلية

المصدر: www.arabic stat.com consulter le 10/05/2013

حيث كانت نتائج اختبار ألفا كرونباخ مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2) : نتائج اختبار ألفا كرونباخ

معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات	الأبعاد
0.848	4	البعد الاقتصادي
0.830	5	البعد القانوني
0.858	4	البعد الأخلاقي
0.894	4	البعد الإنساني (الخيرى)
0.833	3	ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات
0.680	2	حفظ حقوق المساهمين
0.759	3	المعاملة المتساوية للمساهمين
0.649	3	دور أصحاب المصالح
0.897	2	الإفصاح والشفافية
0.806	3	مسؤوليات مجلس الإدارة
0.953	33	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج برنامج SPSSV .17

نلاحظ من الجدول رقم (3-2) أن معاملات (ألفا كرونباخ) لكل مجال من المجالات التالية تراوحت

بين 0.649 و 0.897 وهذا يدل على أن عوامل الدراسة أكبر من 0.60 مما يبين مصداقية الدراسة،

وبالنسبة لمجموع العبارات بلغ معامل ألفا كرونباخ ما قيمته 0.953 مما يدل على وجود ثبات عالي جدا وصدق في أداة الدراسة.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي للبيانات

سوف نتناول في هذا المطلب أدوات التحليل الإحصائي التي تمت بها معالجة البيانات وتحليلها

بطريقة إحصائية ثم وصف خصائص عينة الدراسة وتحليلها.

الفرع الأول: أدوات التحليل الإحصائي

لمعالجة البيانات تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS .

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1 - التكرارات والنسب المئوية

2-المتوسطات الحسابية

3 - الانحرافات المعيارية

4 - معامل الارتباط

5 - اختبار ستودنت: مقارنة T المحسوبة مع T المجدولة.

الفرع الثاني: عرض وتحليل الخصائص العامة لأفراد العينة.

سوف نتناول في هذا الفرع كل الخصائص العامة المتعلقة بأفراد العينة (الجنس ، الفئة العمرية ،

المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة).

الجدول رقم (3-3): نتائج الخصائص الديمغرافية المتعلقة بالجنس.

نوع الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	23	71.88
أنثى	9	28.12
المجموع	32	100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSSV.17

يبين الجدول رقم(3-3): أن معظم أفراد العينة من الذكور إذ يمثل عددهم 23 وذلك ما يعادل

71.88 % و 9 من مجمل العينة إناث بنسبة 28.12 % ويعود هذا التفاوت إلى أن مجتمع الدراسة يتكون

من نسبة كبيرة من الذكور وهذا راجع لصعوبة ظروف العمل على هذا النوع المفروض من الوظائف في

مؤسسة E.N.P.E.C.

الجدول رقم (3-4): نتائج الخصائص الديمغرافية المتعلقة بالفئة العمرية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
20 - 29 سنة	5	15.62
30 - 39 سنة	8	25.00
40 - 49 سنة	10	31.25

أكثر من 50 سنة	9	28.13
المجموع	32	100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.17

يبين الجدول رقم (3-4): أن الفئات العمرية أغلبها تتراوح ما بين 40 -49 سنة أي ما يعادل نسبة

31.25% وبمقدار 10 أشخاص، وبدرجة أقل 9 أشخاص تتراوح أعمارهم أكثر من 50 سنة بنسبة

28.13%. وبدرجة أقل 30-39 سنة أي ما يعادل 25% بـ 8 أشخاص، وفي الأخير نجد الفئة من 20-

29 سنة نجد 5 أشخاص بنسبة 15.62% نلاحظ أن هناك وجود تقارب كبير بين الفئات الثلاثة الأخيرة

حيث يعود ذلك لطبيعة مناصب العمل في المؤسسة.

الجدول رقم(3-5): نتائج الخصائص الديمغرافية المتعلقة بالدرجة العلمية

النسبة المئوية	التكرارات	الدرجة العلمية
12.5	4	ثانوي
43.75	14	ليسانس
31.25	10	مهندس
12.5	4	شهادة دراسات عليا متخصصة
100	32	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.17

من خلال الجدول رقم (3-5): نلاحظ أن معظم أفراد العينة درجتهم العلمية إما ليسانس أو مهندس

حيث نجد 14 فردا من عينة الدراسة حائز على شهادة ليسانس و 10 من الأفراد يحوزون على شهادة

مهندس، كما نجد تعادل بين عدد الأفراد حاملي شهادة ثانوي وشهادة دراسات عليا متخصصة وذلك بعدد 4 أفراد بما يعادل 12.5 % وهذا راجع لطبيعة عملهم.

4/ الجدول رقم (3-6): نتائج الخصائص الديمغرافية المتعلقة بعدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	4	12.50
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	6	18.75
من 10 إلى أقل من 15 سنة	10	31.25
من 15 سنة فأكثر	12	37.50
المجموع	32	100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V17

من خلال الجدول رقم (3-6): أن أفراد العينة ذات الخبرة المقدر ب 15 سنة فأكثر يعادل 37.5% مما نستنتج إن مؤسسة ENPEC تعتمد على خبرة الأشخاص وتليها فئة من 10 إلى أقل من 15 سنة بنسبة 31.25 % ثم الفئة من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات كانت نسبتها تساوي 18.75 % وهذا دليل على اعتماد المؤسسة على الخبرة ونسبة 12.5% بما يعادل 4 أفراد من الأفراد الشابة التي يمكن أن تزيد من عطاء الشركة.

المطلب الثالث: معالجة وتقييم الفرضيات

في اختبار الفرضيات تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، بالإضافة إلى استخدام

اختبار T للعينة الواحدة لتحليل فقرات الإستبانة.

وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقن على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر

من قيمة T المجدولة والتي تساوي 1.70 عند مستوى معنوية أقل من 0.05.

وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة

أصغر من قيمة T المجدولة والتي تساوي 1.70 عند مستوى معنوية أكبر من 0.05.

T المجدولة (درجة حرية N-2 و مستوى معنوية 5%)=1.07 حيث:

N : عدد العينات.

الفرضية الأولى : تتبنى المؤسسة مفهوم المسؤولية الاجتماعية

أولاً: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

1 التبعد الاقتصادي:

الجدول رقم(3-7): النتائج المتعلقة للتبعد الاقتصادي

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
1.32	3.72	تحرص مؤسستكم على توفير منتجات ذات نوعية جيدة وبتكلفة معقولة
1.21	3.78	العمل على احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين الاقتصاديين
1.24	3.94	الحرص على الاستفادة من التقدم التكنولوجي

1.20	3.91	العمل على تحقيق أقصى الأرباح بطرق شفافة
1.03	3.82	إجمالي العبارات (البعد الاقتصادي)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .17

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (3-7): المتعلقة بالبعد الاقتصادي، بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.82 والذي يقع في مجال (3-4) حيث نجد أن هذا المتوسط الحسابي قريب من الدرجة رقم 4 التي تتناسب مع درجة موافق في مقياس ليكرت الخماسي ، فيما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تتراوح في المجال (3.72-3.94) أي أن أغلبية أفراد العينة إجابتها تعبر عن درجة موافق. أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها منخفضة ومتقاربة في نفس الوقت، إذ تقع الانحرافات المعيارية في المجال (1.20-1.32)، فيما كان الانحراف المعياري الإجمالي يساوي 1.03.

مما يدل على موافقة أفراد العينة على تطبيق البعد الاقتصادي في مؤسسة ENPEC

2 البعد القانوني

الجدول رقم(3-8): النتائج المتعلقة بالبعد القانوني

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
1.43	3.44	تعمل المؤسسة على التصريح لدى مصالح الضمان الاجتماعي وتقديم الإعانات عند الوفاة أو العجز، ... الخ
1.38	3.88	تتبنى مؤسستكم مبدأ الاعتراف بعمل النقابات العمالية
1.48	3.50	الحرص على تطبيق العقوبات على شتى أنواع الفساد الإداري

1.15	3.34	تحرص مؤسستكم على تطبيق القوانين والتشريعات التي تفرضها الدولة
1.35	3.97	حرص المؤسسة على تسديد التزاماتها المالية
1.05	3.62	إجمالي العبارات (البعد القانوني)

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.17

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (3-8): المتعلقة بالبعد القانوني، بلغ المتوسط الحسابي الكلي

3.62 والذي يقع في مجال (3-4) حيث نجد أن هذا المتوسط الحسابي قريب من الدرجة رقم 4 التي

تتناسب مع درجة موافق في مقياس ليكرت الخماسي، فيما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تتراوح

في المجال (3.34-3.97) أي أن أغلبية أفراد العينة إجابتها تعبر عن درجة موافق.

أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها منخفضة ومتقاربة في نفس الوقت، إذ تقع الانحرافات

المعيارية في المجال (1.15-1.48)، فيما كان الانحراف المعياري الإجمالي يساوي 1.05.

مما يدل على موافقة أفراد العينة على تطبيق البعد القانوني في مؤسسة ENPEC.

3 - البعد الأخلاقي

الجدول رقم (3-9): النتائج المتعلقة بالبعد الأخلاقي

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
1.29	3.75	مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف
1.43	3.87	مراعاة حقوق الإنسان واحترام عادات وتقاليد المجتمع
1.52	3.59	تمتلك المؤسسة دليل أخلاقي واضح ومعلن يعمل ضد جميع أنواع الفساد

		كالرشوة والفساد
1.35	3.34	منع التمييز على أساس الجنس أو الدين
1.17	3.64	إجمالي العبارات (البعد الأخلاقي)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSSV .17

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (3-9): المتعلقة بالبعد الأخلاقي، بلغ المتوسط الحسابي

الكلي 3.64 والذي يقع في مجال (3-4) حيث نجد أن هذا المتوسط الحسابي قريب من الدرجة رقم 4 التي

تتناسب مع درجة موافق في مقياس ليكرت الخماسي، فيما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تتراوح

في المجال (3.34-3.87) أي أن أغلبية أفراد العينة إجابتها تعبر عن درجة موافق.

أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها منخفضة ومتقاربة في نفس الوقت، إذ تقع الانحرافات

المعيارية في المجال (1.29-1.52)، فيما كان الانحراف المعياري الإجمالي يساوي 1.17.

مما يدل على موافقة أفراد العينة على تطبيق البعد الأخلاقي في مؤسسة ENPEC.

4 البعد الإنساني:

الجدول رقم (3-10): النتائج المتعلقة بالبعد الإنساني

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
1.21	3.94	منع التلوث وصيانة الموارد وتنميتها
1.34	3.56	تحرص مؤسستكم على خلق فرص عمل لذوى الاحتياجات الخاصة
1.21	3.88	تقدم المؤسسة المساعدات والتبرعات للمشاريع الخيرية والكوارث

الطبيعية		
1.25	3.91	توافق المؤسسة على المشاركة في تسطير برامج لحماية البيئة والمجتمع
1.09	3.82	إجمالي العبارات (البعد الإنساني (الخيرى))

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .17

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (3-10) المتعلقة بالبعد الإنساني (الخيرى)، بلغ المتوسط الحسابي الكلى 3.82 والذي يقع في مجال (3-4) حيث نجد أن هذا المتوسط قريب من الدرجة رقم 4 التي تتناسب مع درجة موافق في مقياس ليكارت الخماسي، فيما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تتراوح في المجال (3.56-3.94) أي أن أغلبية أفراد العينة إجابتها تعبر عن درجة موافق.

أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها منخفضة ومتقاربة في نفس الوقت، إذ تقع الانحرافات المعيارية في المجال (1.21-1.34)، فيما كان الانحراف المعياري الإجمالي يساوي 1.09.

مما يدل على موافقة أفراد العينة على تطبيق البعد الإنساني (الخيرى) في مؤسسة ENPEC.

الجدول رقم (3-11): أبعاد المسؤولية الاجتماعية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	عدد العبارات	الأبعاد
1.03	3.82	4	البعد الاقتصادي
1.05	3.62	5	البعد القانوني
1.17	3.64	4	البعد الأخلاقي
1.09	3.82	4	البعد الإنساني(الخيرى)

0.94	3.72	17	إجمالي الأبعاد (المسؤولية الاجتماعية)
------	------	----	--

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.17

تبين النتائج في الجدول رقم (3-11) أن البعدين: الاقتصادي، البعد الإنساني (الخيرى) احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.82 كانت قريبة من 4 أي إجابات موافق، أي أن أغلبية أفراد العينة يوافقون على هذين البعدين، ثم يأتي بعد ذلك البعد الأخلاقي في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قيمته 3.64 وفى المرتبة الأخيرة نجد البعد القانوني بمتوسط حسابي قيمته 3.62.

فيما كان المتوسط الحسابي الإجمالي للمسؤولية الاجتماعية يقدر بـ 3.72.

نستنتج مما سبق أن المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية تتبنى مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الثانية: تقوم المؤسسة بتطبيق حوكمة الشركات

ثانيا: مبادئ حوكمة الشركات

الجدول رقم (3-12): ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
توفير المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر على ممارسة الحوكمة	4.03	1.25
توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي	3.84	1.29
وضع إطار حوكمة يهدف أن يكون ذا تأثير اقتصادي شامل	3.94	1.10

1.05	3.93	إجمالي العبارات(ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات)
------	------	---

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSSV .17

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (3-12): المتعلقة بمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال

لحوكمة المؤسسات، بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.93 والذي يقع في مجال (3-4) حيث نجد أن هذا المتوسط قريب من الدرجة رقم 4 التي تتناسب مع درجة موافق في مقياس ليكرت الخماسي، فيما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تتراوح في المجال (3.84-4.03) أي أن أغلبية أفراد العينة إجابتها تعبر عن درجة موافق أو موافق بشدة.

أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها منخفضة ومتقاربة في نفس الوقت، إذ تقع الانحرافات

المعيارية في المجال (1.10-1.25) ، فيما كان الانحراف المعياري الإجمالي يساوي 1.05.

مما يدل على موافقة أفراد العينة على تطبيق مبدأ : ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة

المؤسسات في مؤسسة ENPEC.

الجدول رقم(3-13): حفظ حقوق المساهمين

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
1.29	4.00	توفير الحقوق الأساسية للمساهمين (حق الانتخاب، تحويل الملكية،...)
1.25	4.03	توفير فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين وحصولهم على المعلومات الكافية عن القرارات التي تتعلق بالتغييرات الأساسية للشركة
1.11	4.01	إجمالي العبارات (حفظ حقوق المساهمين)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSSV .17

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (3-13): المتعلقة بمبدأ حفظ حقوق المساهمين، بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.01 والذي يقع في مجال (4-5) حيث نجد أن هذا المتوسط قريب من الدرجة رقم 5 التي تتناسب مع درجة موافق بشدة في مقياس ليكرت الخماسي ، فيما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تتراوح في المجال (4.00-4.03) أي أن أغلبية أفراد العينة إجابتها تعبر عن درجة موافق بشدة. أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها منخفضة ومتقاربة في نفس الوقت، إذ تقع الانحرافات المعيارية في المجال (1.25-1.29)، فيما كان الانحراف المعياري الإجمالي يساوي 1.11.

مما يدل على موافقة أفراد العينة على تطبيق مبدأ : حفظ حقوق المساهمين في مؤسسة ENPEC.

الجدول رقم (3-14): المعاملة المتساوية للمساهمين:

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
0.99	4.28	معاملة كافة المساهمين في الشركة معاملة متساوية بغض النظر عن عدد الأسهم
1.40	4.03	حق المساهمين في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين
1.28	4.19	منع التداول بين الداخليين في الشركة والتداول الشخصي الصوري
1.01	4.16	إجمالي العبارات (المعاملة المتساوية للمساهمين)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .17

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (3-14): المتعلقة بمبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين، بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.16 الذي يقع في مجال (4-5) حيث نجد أن هذا المتوسط قريب من الدرجة رقم 5 التي تتناسب مع درجة موافق بشدة في مقياس ليكرت الخماسي، فيما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تتراوح في المجال (4.03-4.28) أي أن أغلبية أفراد العينة إجابتها تعبر عن درجة موافق أو موافق بشدة.

أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها منخفضة ومتقاربة في نفس الوقت، إذ تقع الانحرافات المعيارية في المجال (0.99-1.40) ، فيما كان الانحراف المعياري الإجمالي يساوي 1.01.

مما يدل على موافقة أفراد العينة على تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين مؤسسة ENPEC.

الجدول رقم (3-15): دور أصحاب المصالح

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
1.36	4.06	الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو الاتفاقيات
1.18	4.13	تعويض أصحاب المصالح في حال انتهاك حقوقهم
1.10	4.13	وضع وتطوير آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين
0.93	4.10	إجمالي العبارات (دور أصحاب المصالح)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSSV .17

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (3-15) المتعلقة بمبدأ دور أصحاب المصالح، بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.10 الذي يقع في مجال (4-5) حيث نجد أن هذا المتوسط قريب من الدرجة رقم 5 التي تتناسب مع درجة موافق بشدة في مقياس ليكرت الخماسي، فيما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تتراوح في المجال (4.06-4.13) أي أن أغلبية أفراد العينة إجابتها تعبر عن درجة موافق أو موافق بشدة. أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها منخفضة ومتقاربة في نفس الوقت، إذ تقع الانحرافات المعيارية في المجال (1.10-1.36)، فيما كان الانحراف المعياري الإجمالي يساوي 0.93. مما يدل على موافقة أفراد العينة على تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في مؤسسة ENPEC.

الجدول رقم (3-16): الإفصاح والشفافية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
0.99	4.31	ينبغي أن يتضمن الإفصاح على جميع المعلومات الأساسية للشركة
1.09	4.19	ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً لمستويات نوعية مرتفعة للمحاسبة وتوفير فرصة متساوية وتوقيت مناسب في قنوات بث المعلومات
0.91	4.25	إجمالي العبارات (الإفصاح والشفافية)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.17

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (3-16): المتعلقة بمبدأ الإفصاح والشفافية، بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.25 الذي يقع في مجال (4-5) حيث نجد أن هذا المتوسط قريب من الدرجة رقم 5 التي تتناسب مع درجة موافق بشدة في مقياس ليكرت الخماسي، فيما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تتراوح في المجال (4.19-4.31) أي أن أغلبية أفراد العينة إجابتها تعبر عن درجة موافق أو موافق بشدة. أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها منخفضة ومتقاربة في نفس الوقت، إذ تقع الانحرافات المعيارية في المجال (0.99-1.09) ، فيما كان الانحراف المعياري الإجمالي يساوي 0.91. مما يدل على موافقة أفراد العينة على تطبيق مبدأ : الإفصاح والشفافية في مؤسسة ENPEC.

الجدول رقم (3-17): مسؤوليات مجلس الإدارة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
1.27	3.84	يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توفر كامل المعلومات وأن يسعوا لتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين
1.01	4.16	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين
1.24	4.00	ينبغي أن يكون مجلس الإدارة قادرا على ممارسة الحكم الموضوعي

		المستقل على شؤون الشركة
1.00	4.00	إجمالي العبارات (مسؤوليات مجلس الإدارة)

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V .17

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (3-17): المتعلقة بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، بلغ

المتوسط الحسابي الكلي 4.00 والذي يقع في مجال (4) حيث نجد أن هذا المتوسط من الدرجة رقم 4 التي تتناسب مع درجة موافق في مقياس ليكرت الخماسي، فيما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تتراوح في المجال (3.84-4.16) أي أن أغلبية أفراد العينة إجابتها تعبر عن درجة موافق.

أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها منخفضة ومتقاربة في نفس الوقت، إذ تقع الانحرافات

المعيارية في المجال (1.01-1.27) ، فيما كان الانحراف المعياري الإجمالي يساوي 1.00.

مما يدل على موافقة أفراد العينة على تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في مؤسسة ENPEC.

الجدول رقم (3-18): مبادئ حوكمة الشركات

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	عدد العبارات	المبادئ
1.05	3.93	3	ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات
1.11	4.01	2	حفظ حقوق المساهمين
1.01	4.16	3	المعاملة المتساوية للمساهمين

0.93	4.10	3	دور أصحاب المصالح
0.91	4.25	2	الإفصاح والشفافية
1.00	4.00	3	مسؤوليات مجلس الإدارة
0.88	4.07	16	إجمالي عبارات (حوكمة الشركات)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSSV .17

تبين النتائج في الجدول رقم (3-18) المتعلقة بمبدأ الإفصاح والشفافية احتل المرتبة الأولى بمتوسط

حسابي يقدر بـ 4.25 كانت قريبة من 5 أي أن إجابات كانت موافق بشدة، أي أن أغلبية أفراد العينة

يوافقون على هذا المبدأ، ثم يأتي بعد ذلك مبدأ: المعاملة المتساوية للمساهمين في المرتبة الثانية بمتوسط

حسابي قيمته 3.64 قريب من درجة 4 المناسب لدرجة موافق، ثم يأتي بعد ذلك مبدأ: دور أصحاب المصالح

بوسط حسابي يقدر بـ 4.10، بعد ذلك يأتي مبدأ: حفظ حقوق المساهمين بمتوسط حسابي قيمته المعاملة

المتساوية للمساهمين 4.01، مسؤوليات مجلس الإدارة بوسط حسابي قيمته 4.00، وفي المرتبة الأخيرة نجد

مبدأ: ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات بمتوسط حسابي قيمته 3.93.

فيما كان المتوسط الحسابي لحوكمة الشركات يقدر بـ 4.07.

نستنتج مما سبق أن المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية تقوم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

الفرضية الثالثة: تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية يؤثر في حوكمة الشركات

الجدول رقم (3-19): علاقة المسؤولية الاجتماعية بحوكمة الشركات

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ستيودنت	القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط
			T	Sig	
المسؤولية الاجتماعية	3.72	0.94	10.160	0.004	0.88
حوكمة المؤسسات	4.07	0.88	3.124	0.000	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.17

* تبين النتائج المبينة أعلاه في الجدول رقم (3-19)

1/ المسؤولية الاجتماعية: كانت قيمة T المحسوبة تساوي 10.160 وهي أكبر من قيمة T المجدولة والتي تساوي 1070، القيمة الاحتمالية تساوي 0.004 وهي أقل من مستوى دلالة 0.05.

2/ حوكمة الشركات: كانت قيمة T المحسوبة تساوي 3.124 وهي أكبر من قيمة T المجدولة والتي تساوي 1070، وقيمتها الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى دلالة 0.05.

وهذا مما يدل على أن المسؤولية الاجتماعية تؤثر على حوكمة الشركات.

* كان معامل الارتباط بين المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات يساوي 0.88 أي قريب من 1، مما يدل

أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية قوية بين المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات

نستنتج مما سبق أن تطبيق المسؤولية الاجتماعية يؤثر فعلا في حوكمة الشركات.

ينعكس تبني المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتطبيقها

لحوكمة الشركات على مجموعة من النقاط:

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع.
- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة.
- زيادة أرباحها السنوية.
- زيادة مبيعاتها السنوية.
- زيادة طاقتها الإنتاجية السنوية.
- حصول المؤسسة على شهادة النوعية ISO 9001 version 2008 من قبل MOODY FRANCE من خلال عقد دورات تدريبية للعمال والإطارات داخل وخارج الوطن.
- الاستفادة من التطور التكنولوجي.
- حصول المؤسسة على شهادة البيئة ISO 14001 version 2004 من خلال تسطير برامج ومبادرات لحماية البيئة والمجتمع.
- حصول المؤسسة على شهادة ISO 18001 version 2007 للأمن والوقاية في العمل.

خلاصة الفصل الثالث:

تم في هذا الفصل عرض نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بدور المسؤولية الاجتماعية في تحسين

فعالية حوكمة الشركات التي تمت في مؤسسة E.N.P.E.C.

هدف هذه الدراسة لمعرفة ما هو دور أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحسين حوكمة الشركات داخل

المؤسسة. وتمت هذه الدراسة من خلال وضع فرضيات تم مناقشتها وتحليلها باستخدام برنامج ونظام

SPSSV17 من أجل الكشف على ما مدى صدق وثبات الأداة المستخدمة في هذه الدراسة، وتم أيضا

الإشارة إلى نوع المنهج المستخدم والأدوات المستخدمة لجمع بيانات الدراسة.

وبعد القيام بعملية التحليل الإحصائي باستعمال برنامج SPSSV17 من خلال استخراج النتائج

الخاصة بالبيانات العامة وتحليلها للمؤسسة محل الدراسة. تم إيجاد علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

لنلخص في ختام هذه الدراسة لعرض النتائج وتحليلها من أجل إيجاد العلاقة التي تربط أبعاد

المسؤولية الاجتماعية بداية من البعد الاقتصادي ، القانوني ، الأخلاقي ، الإنساني (الخيري) بحوكمة

الشركات.

من خلال هذه الدراسة سعينا إلى تناول مفهوم المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات وتبيان دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين فعالية حوكمة الشركات ومحاولة لدراسة هذا الجانب أردنا التعرف على الإطار العام لكل من المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات والعلاقة الموجودة بين هذين المصطلحين . لقد حاولنا التطرق في الجانب النظري لإشكالية الدراسة بتقسيمها إلى فصلين، حيث تناولنا في:

✓ الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية، إذ حاولنا معرفة مختلف المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وأسباب ظهور هذا المصطلح بالإضافة إلى التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى كل ما يتعلق بأساسيات المسؤولية الاجتماعية من عناصر، مبادئ وأبعاد، حيث توصلنا إلى أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه (أصحاب المصالح)، تتمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية حسب تقسيم كارول إلى أربعة أبعاد هي: البعد الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الإنساني (الخيرى).

✓ الفصل الثاني: الإطار النظري و المفاهيمي لحوكمة الشركات، إذ حاولنا معرفة الأسباب الرئيسية لنشوء الحوكمة ومختلف مفاهيمها، والتي توصلنا إلى أن السبب الرئيسي هو نظرية الوكالة التي تقوم على الفصل بين ملكية رأس المال وملكية التسيير، بالإضافة إلى جميع العناصر الهامة والمرتبطة بالحوكمة من محددات، مبادئ والأطراف المعنية بهذا المفهوم، إن الحوكمة هي نظام بمقتضاه تدار وتراقب الشركات و في الأخير تطرقنا إلى تبيان العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات والتي توصلنا أنها تتمثل في نظرية أصحاب المصالح.

✓ أما في الجزء التطبيقي: والمتمثل في الدراسة التطبيقية والتي جاءت تحت عنوان دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين فعالية حوكمة الشركات دراسة حالة -مؤسسة ENPEC -بولاية سطيف.

توصلنا إلى الإجابة على الفرضيات البحث كما يلي:

✚ بالنسبة للفرضية الأولى: أغلبية إطارات مسيري مؤسسة ENPEC يوافقون على أبعاد

المسؤولية الإجتماعية (البعد الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الإنساني (الخيرى).

مما يبين لنا مدى تبني مؤسسة ENPEC لمفهوم المسؤولية لاجتماعية.

✚ بالنسبة للفرضية الثانية: أغلبية إطارات مسيري مؤسسة ENPEC يوافقون على مبادئ

حوكمة الشركات (وضع إطار فعال لحوكمة الشركات، حفظ حقوق المساهمين، معاملة

المتساوية للمساهمين، دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس

الإدارة.)

مما نستنتج أن مؤسسة ENPEC تقوم بتطبيق حوكمة الشركات.

✚ بالنسبة للفرضية الثالثة: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائية بين المسؤولية

الاجتماعية وحوكمة الشركات.

النتائج:

توصلنا إلى النتائج التالية:

✚ تحسن صورة المؤسسة في المجتمع.

✚ تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة في السوق.

✚ زيادة أرباحها السنوية عن طريق زيادة مبيعاتها.

✚ حصزل المؤسسة على شهادات للإيوو مثل:

شهادة الإيزو للنوعية

شهادة الإيزو للبيئة

شهادة الإيزو للأمن والوقاية في العمل.

أهم التوصيات كالتالي:

- ضرورة اهتمام المؤسسات بتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- ضرورة عقد ندوات وملتقيات متخصصة متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.
- يجب على هيئات المنظمات زيادة الدور الاجتماعي من خلال إلزام الشركات بتبني المسؤولية الاجتماعية.

- ضرورة الشركات بزيادة الدور الرقابي وذلك بإلزامهم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.
- ضرورة توظيف المؤسسات بنسبة معينة من الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة.

الاقتراحات: وفي الأخير نقترح موضوعين لمتابعة هذه الدراسة

- دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين الأداء المالي.
- أثر الحوكمة في المستشفيات.

أولاً: الكتب:

- 1 للبرواري عبد المجيد نزار ، البرزنجي محمد فهمي أحمد : استراتيجيات التسويق (المفاهيم، الأسس والوظائف)، عمان، دار وائل للنشر، 2004
- 2 للبكري ثامر : التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، دار البازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2006
- 3 بن الشيخ الحسين عبد الحميد : نظريات المنظمة، مطبوعة منتوري، قسنطينة، 2004
- 4 بن حيدر درويش عدنان : حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، 2007
- 5 بن حيدر درويش عدنان ،:محددات الحوكمة، دار وائل للنشر، 2009
- 6 حماد عبد العال طارق : حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، مصر، 2005
- 7 حماد عبد العال طارق : حوكمة الشركات (تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005
- 8 حماد عبد العال طارق : حوكمة الشركات و الأزمات المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005
- 9 للخضير محسن أحمد : حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية للنشر، 2005
- 10 - الراشدي سعيد علي : الإدارة بالشفافية، دار كنوز للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2007

قائمة المصادر والمراجع

- 11 - الزين على أحمد ، عبد الجليل صبيحي محمد حسنى : مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009
- 12 - سليمان محمد مصطفى: حوكمة الشركات ومعالج الفساد المالي والإداري ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006
- 13 - السنهوري عبد الرزاق حمد : حق الملكية مع شرح مفصل للأشياء والأموال ، ط3، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2000
- 14 - سويدان موسي نظام ، حداد إبراهيم شفيق: التسويق مفاهيم معاصرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2003
- 15 - الصيرفي محمد : المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007
- 16 - طارق عبد العال حماد: حوكمة الشركات و الأزمات المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005
- 17 - طالب علاء فرحان ، المشهدانى ايمان شيحان : الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2011
- 18 - طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري : المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال، ط3، عمان: دار وائل للنشر، 2010
- 19 - عبد الفتاح عز: مقدمة في الاحصاء الوصفي باستخدام برنامج SPSS الجزء 3 ، ص 545 .
- 20 - علي نصر عبد الوهاب، شحاتة السيد شحاتة: مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر، 2007/2006

- 21 - الغالبي محسن منصور طاهر ، إدريس محمد صبحي وائل :الإدارة والإستراتيجية (منصور منهجي متكامل)، دار وائل للنشر، طبعة (1)، عمان الأردن، 2007
- 22 - الغرباني المعتصم بالله : حوكمة شركات المساهمة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2008
- 23 - الكايد زهير : الحكمانية (قضايا وتطبيقات)، مجموعة النيل العربية، مصر، 2000
- 24 - المغربي كامل محمد، الإدارة (أصالة المبادئ ووظائف المنشأة مع حداثة وتحديات القرن الحادي والعشرين)، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2007،
- 25 - نجم عبود نجم :أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال ، الوراق للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2006
- 26 - نعيم دهمش : تحسين و تطوير الحاكمة المؤسسية في البنوك، مجلة البنوك في الأردن، العدد 10، ديسمبر 2003
- 27 - يوسف قرشي، إلياس بن ساسي: التسيير المالي، دار وائل للنشر، عمان، ط 1، 2006
- 28 - يوسف محمد حسن : محددات الحوكمة ومعاييرها مع الإشارة إلى نمط تطبيقها في مصر ، بنك الاستثمار القومي، القاهرة، 2007
- ثانيا: الملتقيات، الندوات والمؤتمرات
1. بن التركي عز الدين ، شرفي منصف : الفساد الإداري وطرق مكافحته- إشارة لتجارب بعض الدول- مداخلة مقدمة ضمن أعمال ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري،

- كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، بالفترة الممتدة 6 و7
ماي 2012
2. جوامع اسماعيل ، بركات فايزة : حوكمة المؤسسات العمومية ذات الطابع الادارى... رؤية محاسبية
مداخلة مقدمة ضمن أعمال ملتقى وطنى حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الادارى، كلية
العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، بالفترة الممتدة 6 و7 ماي
2012،
3. حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، بحوث وأوراق عمل مؤتمر "متطلبات حوكمة الشركات
وأسواق المال العربية " المنعقد في شرم شيخ - جمهورية مصر العربية، ماي 2007
4. خضرة صديقى ،المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمى
الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة بشار، المنعقدة بالفترة
يومي 14 -15 فيفري 2012
5. السحبياني صالح : المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، حالة
تطبيقية على المملكة العربية السعودية مداخلة مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول القطاع
الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت (لبنان) المنعقدة بالفترة 23/25 مارس 2009
6. شرقي منصف : دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال (دراسة
حالة مؤسسة سوناطراك)، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى العلمى الثالث حول المنظمات الأعمال
والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، المنعقدة بالفترة
15/14 فيفري 2012

7. عبد الرزاق مولاي لخضر ، سابع بوزيد : دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية

الاجتماعية للشركات، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع

ورحانات المستقبل، غرداية، الجزائر 2010

8. عمار بلعادي : دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، مداخلة مقدمة ضمن

أعمال الملتقى الوطني الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع وأفاق ورهانات)، كلية العلوم

الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، بالفترة الممتدة 7 و8

ديسمبر 2010

9. مقرى زكية ، عبد الحلیم بليزاک : أثر تبني المسؤولية على تنمية الموارد البشرية، مداخلة مقدمة

ضمن أعمال الملتقى العلمي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم

الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، المنعقد في 14/15 فيفري 2012

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية

1 - جلاب محمد : حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية ،

مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال، (غير منشورة)، جامعة الجزائر 2009/2010

2 - خامرة طاهر ، مذكرة ماجستير تحت عنوان المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لماهية المسؤولية

الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك، جامعة ورقلة، بتاريخ 2007/12/12

3 - عبد الصمد عمر علي : دور المراجعة في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة ماجستير تخصص مالية

ومحاسبة، (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة المدية، 2009

4 - المهدي محمد حسين فؤاد : الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا

المستهلك، دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة

للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية، 2003

رابعاً: مواقع الأنترنت

1. www.woldbank.org
2. <http://www.wbcd.org>
3. Union européenne, disponible sur le site :
[www.europa.eu.int/comm/employment social](http://www.europa.eu.int/comm/employment_social)
4. www.irth.arabblogs
5. www.arabstats.com

السنة: الثانية ماستر

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وحوكمة المؤسسات

السنة الدراسية: 2013/2012

استمارة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أضع بين أيديكم هذه الاستمارة ، راجيا منكم الإجابة على الأسئلة الواردة فيها بهدف اعتمادها كمصدر للبيانات اللازمة في إطار إعداد مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تحت عنوان: " دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين فعالية حوكمة المؤسسات "

لذا أرجو من سيادتكم التكرم بقراءة العبارات والإجابة عنها وفق ما ترونه مناسب

وتقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير .

ملحق رقم 1

الطالب: براهيم ياسين

المحور الأول: البيانات الشخصية: يهدف هذا المحور إلى تبيان بعض الخصائص الشخصية والوظيفية التي تساعد في تفسير الاختلاف بين إجابات الأفراد، لذا الرجاء وضع العلامة (X) في المربع المناسب.

- | | | | |
|--------------------------|-------------------------------------|--------------------------|-------------------------------------|
| <input type="checkbox"/> | ذكر | <input type="checkbox"/> | أنثى |
| <input type="checkbox"/> | 1. الجنس: | <input type="checkbox"/> | 29-30 سنة |
| <input type="checkbox"/> | 2. السن: | <input type="checkbox"/> | 39-50 فما فوق |
| <input type="checkbox"/> | من 20-29 سنة | <input type="checkbox"/> | ليسانس |
| <input type="checkbox"/> | من 40-49 سنة | <input type="checkbox"/> | شهادة دراسات عليا متخصصة |
| <input type="checkbox"/> | 3. المستوى التعليمي: | <input type="checkbox"/> | مهندس |
| <input type="checkbox"/> | ثانوي | <input type="checkbox"/> | 4. عدد سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات |
| <input type="checkbox"/> | مهندس | <input type="checkbox"/> | من 5 إلى أقل من 10 سنوات |
| <input type="checkbox"/> | 4. عدد سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات | <input type="checkbox"/> | من 10 إلى أقل من 15 سنة |
| <input type="checkbox"/> | من 5 إلى أقل من 10 سنوات | <input type="checkbox"/> | من 15 سنة فأكثر |

المحور الثالث: حوكمة المؤسسات

يهدف هذا الجزء إلى معرفة حوكمة المؤسسات لذا نرجو منكم وضع علامة (X) أمام كل عبارة وفقا ما ترونه مناسبة من بين الخيارات المتاحة.

الرقم	العبارات	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
أ	ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات					
18	توفير المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر على ممارسة الحوكمة					
19	توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي					
20	وضع إطار حوكمة يهدف أن يكون ذا تأثير اقتصادي شامل					
ب	حفظ حقوق المساهمين					
21	توفير الحقوق الأساسية للمساهمين (حق الانتخاب، تحويل الملكية)					
22	توفير فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين وحصولهم على المعلومات الكافية عن القرارات التي تتعلق بالتغييرات الأساسية للشركة					
ج	المعاملة المتساوية للمساهمين					
23	معاملة كافة المساهمين في الشركة معاملة متساوية بغض النظر على عدد الأسهم					
24	حق المساهمين في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.					
25	منع التداول بين الداخليين في الشركة والتداول الشخص الصوري					
د	دور أصحاب المصالح					

					الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو الاتفاقيات	26
					تعويض أصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم	27
					وضع وتطوير آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين	28
					الإفصاح والشفافية	هـ
					ينبغي أن يتضمن الإفصاح على جميع المعلومات الأساسية للشركة	29
					ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً لمستويات نوعية مرتفعة للمحاسبة وتوفير فرصة متساوية وتوقيت مناسب في قنوات بث المعلومات	30
					مسؤوليات مجلس الإدارة	و
					يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توفر كامل للمعلومات وأن يسعوا لتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين.	31
					يعمل مجلس الإدارة على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	32
					ينبغي أن يكون مجلس الإدارة قادراً على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة	33

شكراً على حسن تعاونكم

المحور الثاني : أبعاد المسؤولية الاجتماعية لذا نرجو من سيادتكم وضع علامة (X) أمام كل عبارة وفق ما ترونه مناسباً.

الرقم	العبارات	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
أ	البعد الاقتصادي					
1	تحرص مؤسستكم على توفير منتجات ذات نوعية جيدة وبتكلفة معقولة.					
2	العمل على احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين الاقتصاديين.					
3	الحرص على الاستفادة من التقدم التكنولوجي .					
4	العمل على تحقيق أقصى الأرباح بطرق شفافة.					
ب	البعد القانوني					
5	تعمل مؤسستكم على التصريح لدى مصالح الضمان الاجتماعي وتقديم الإعانات عند الوفاة أو العجز					
6	تتبنى مؤسستكم مبدأ الاعتراف بعمل النقابات العمالية.					
7	الحرص على تطبيق العقوبات على شتى أنواع الفساد الإداري					
8	تحرص مؤسستكم على تطبيق القوانين و التشريعات التي تفرضها الدولة					
9	تحرص مؤسستكم على تسديد التزاماتها المالية .					
ج	البعد الأخلاقي					
10	مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف.					

					مراعاة حقوق الإنسان و احترام عادات وتقاليد المجتمع.	11
					تمتلك المؤسسة دليل أخلاقي واضح ومعلن يعمل ضد جميع أنواع الفساد كالرشوة والابتزاز.	12
					منع التمييز على أساس الجنس أو الدين.	13
					البعد الإنساني(الخيرى)	د
					منع التلوث وصيانة الموارد وتنميتها	14
					تحرص مؤسستكم على خلق فرص عمل لذوى الاحتياجات الخاصة	15
					تقدم المؤسسة المساعدات والتبرعات للمشاريع الخيرية و الكوارث الطبيعية.	16
					توافق المؤسسة على المشاركة في تسطير برامج لحماية البيئة والمجتمع.	17

